الفصل الأول

الأمير محمد إدريس السنوسي

المبحث الأول

اسمه ونسبه وولادته وشيوخه ورحلته إلى الحجاز

أولاً - اسمه ونسبه وولادته:

هو محمد إدريس بن محمد المهدي بن علي السنوسي، ولد يوم الجمعة في العشرين من شهر رجب 1307هـ الموافق 12 مارس 1890 بزاوية الجغبوب[1]، وتوفي بمدينة القاهرة عام 1983م، تزوج والده محمد المهدي وهو لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره من والدته فاطمة ابنة عمران بن بركة، وذلك سنة 1275هـ الموافق 1858م وقد أنجبت له عدة أولاد في حياته وتوفيت سنة 1891م[2].

كان مولده يوم فرح وسرور لأتباع الحركة السنوسية، وخصوصاً أهالي الجغبوب، فعطل معهد الجغبوب، والكتاتيب القرآنية، ودور الأعمال، ونحرت الجزر، ومدت الموائد، وقدمت الصدقات شكراً لله تعالى، وكانت زوايا الحركة تحتفل بقدوم هذا المولود بمجرد وصول الخبر إليها، وجادت قرائح شعراء الحركة بالقصائد الشعرية التي أهديت إلى محمد المهدي بمناسبة مولد ابنه[3]:

قال العلامة فالح الظاهري:

---

(1) انظر: المغرب الكبير، جلال يحيى، (4/ 35).

(2) انظر: الحركة الوطنية في شرق ليبيا، مصطفى هويدي، ص(101).

(3) انظر: برقة العربية أمس واليوم، للأشهب، ص(350).

obeikandl.com

لاح في أفق الزهرا ... كوكب الأفراح والبشرى
وأتى المقدور من غرض ... بالذي أملته جهرا
إن للدهر لديّ يداً ... ليس إقراري بها سرا

إلى أن قال:

يهنىء المخدوم ما خوله ... الله من البشرى
بغلام اليمن كان له ... منكم طول البقا ذخرا
وبلغتم فيه بغيتكم ... في ظلاله عيشة خضرا
ودواعي البشر لا برحت ... تنتحي ناديكم الدهرا[1]

وقال أبو سيف مقرب بهذه المناسبة:

هنئت بالكوكب الدري إذ سطعا ... وأرّجَ الأفق والأرجاء وارتفعا
وغصت للدر بحراً لجه عظماً ... وصغت للفظ نظماً حسنه جمعا
شنفت أسماعنا يا خير مبتكر ... للشعر بلغك الله المنا جمعا
فانشر شمائلهم واذكر محاسنهم ... واهزج بها دائماً لا زلت مخترعا
هم آل مجد لهم ظل يظللهم ... قد آب بالذل من في شأوهم طمعا
لهم مفاخر والمهدي أعظمها ... طوبى لمن طاف في ذاك الحمى وسعى
موفق ماجد للحق متبع ... ثبت الجنان لأمر الله قد صدعا
وفرح دوحة مجد قد زكت ونمت ... أغصانها حيث بدر الحسن قد طلعا
لا زال تشرق في الآفاق بهجته ... مخولاً ببقا الأصلين مرتضعا[2]

ثانياً - شيوخه وطلبه للعلم وبعض صفاته:

نشأ محمد إدريس في رعاية أبويه، وبعد وفاة أمه احتضنته جدته لوالدته واهتم والده بتربيته تربية صالحة، وبدأ بتحفيظه للقرآن الكريم بنفسه مع دخوله في سن السابعة من عمره، وظل محمد إدريس يحفظ القرآن الكريم على أبيه وبعد فترة من الزمن أرسله والده لتلقي العلم على يدي شيخ عرف بالصلاح والتقوى وبصحبته أخيه محمد الرضا، وأبناء عمه محمد الشريف، وبعد وفاة والده كفله ابن عمه أحمد الشريف، وتفرغ محمد إدريس لطلب العلم بعد ما حفظ القرآن الكريم، وتتلمذ على مجموعة من أفاضل العلماء اشتهر من بينهم: العلامة العربي الفاسي، وأحمد أبي سيف، والعربي الغماري وحسين السنوسي، وأحمد الريفي،

(1) انظر: برقة أمس واليوم، ص(350 إلى 351).
(2) انظر: برقة العربية، ص(351).

وأحمد الشريف السنوسي[1]، فأتقن القراءات، وعلوم الحديث، كما أتقن البخاري، ومسلم ومسند أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وموطأ مالك، ومسند أبي حنيفة، ومسند الإمام أحمد، وكتاب الأم للشافعي، وغير ذلك من كتب الفقه والحديث والتفسير واللغة، وعلوم التاريخ، وتقويم البلدان، وتحصل على إجازات عدة[2].

ولما تقدم في السن أصبح من أعضاء مجلس شورى الحركة السنوسية ونظم لنفسه حياة خاصة، ورسم خطة سار عليها في حياته؛ فشيد منزلاً بزاوية التاج في «الكفرة» مؤثثاً بإبداع الأثاث والفرش، وعكف على الدراسة بهمة ونشاط واهتم بتكوين مكتبة خاصة أصبحت في طليعة المكاتب العربية، واتخذ حاشية مؤلفة من خيار الإخوان وكبارهم، وأقام منازل جميلة في مزارع السنوسية التي تقع في ضواحي التاج بواحة الكفرة أعدها بجميع ما تحتاجه من الضروريات، والكماليات، فإذا اشتاقت نفسه للتريض والنزهة والترفيه خرج بحاشيته يقضي بعض الأيام في تلك البساتين.

وكان مجلسه عامراً بالعلماء والأدباء، وكان يحب العلماء، ويجلهم ويكبر ما في نفوسهم من العلم، وينزلهم منه منزلة خاصة، ويحيطهم بعطفه، وكانت أحب العلوم إليه الحديث الشريف، وعلم التاريخ والأدب والسياسة ولا يتحدث في موضوع إلا ويعلل رأيه فيه بعد تدقيق وتمحيص ثم يأتي بالحجج الدامغة، والبراهين القاطعة، تارة من كتاب الله ومرّة من الحديث الشريف، وحيناً من أقوال السلف الصالح وأئمة المسلمين، وكان قوي الذاكرة، سريع الخاطر متين الحجة، وله اهتمام خاص بالفقراء والمساكين، وكان جميل المعشر، رحيماً بأتباعه وخدمه، فيعود مرضاهم بنفس متواضعة ويصفح عن المذنبين منهم ما لم يكن الذنب مغضباً لله ولرسوله، وكان يميل إلى اقتناء جياد الخيل، وله شغف بجمع أنواع الأسلحة، وبجمع الكتب خصوصاً ما كانت حديثة، وكان كثير المطالعة، وله قلم سيال إذا كتب، كما كان خطيباً بارعاً يرتجل الخطبة، ويسترسل في المواضيع يتدفق كالسيل الجارف، فلا يتلعثم، ولا يتردد حتى ينتهي من موضوعه مع قوة اللهجة، وحدة في المنطق، وقد تغير صوته القوي إلى هدوء بعد المرض الذي أصابه عام 1923م[3]، وكان حريصاً غاية الحرص على وحدة الصف السنوسي أمام أعداء الإسلام، فعندما كان أحمد الشريف يقود كتائب الجهاد ضد فرنسا في السودان الغربي لم يشأ أن يطلب منه أن يتخلى عن الزعامة لصاحبها الشرعي في نظره وفاءً منه للسيد أحمد الشريف الذي كفله بعد وفاة أبيه، ويتجلى حرص محمد إدريس على جمع كلمة

(1) انظر: الحركة الوطنية شرق ليبيا، ص(102).
(2) انظر: السنوسية دين ودولة، ص(183، 184).
(3) انظر: برقة العربية، ص(354).

المسلمين ولمّ شملهم، وعدم التفرقة عندما اشتدت المحنة وقت أن بدأ الطليان هجومهم الغادر على الأراضي الليبية ورأى بعض الإخوان أن يسندوا الزعامة إلى إدريس السنوسي كحق موروث بدلاً من أحمد الشريف، فرفض إدريس السنوسي ذلك العرض وبذلك اجتمعت كلمة المجاهدين على أحمد الشريف[1].

لقد رأى محمد إدريس ببعد نظره، وثاقب فكره أن تغيير القيادة في أثناء المعركة ليس من مصلحة حركة الجهاد، ودفع ابن عمه لمواصلة قيادة كتائب الحركة نحو الواجب المقدس.

ثالثاً - رحلة الحج:

وقد ذكر محمد إدريس قصة رحلته إلى الحج بنفسه فقال: (وفي عام 1330هـ الموافق 1912م بلغت سن الرشد في «الكفرة»، فطلب مني بعض الإخوان السنوسيين بالأصالة عن أنفسهم ونيابة عن غيرهم أن أتسلم مسؤوليات المرحوم والدي من السيد أحمد الشريف الذي كان يومها يتأهب للرحيل إلى الجغبوب بناء على طلب أنور باشا حتى يكون على مقربة من المجاهدين، وكان ردي على طلب الإخوان هو أن السيد أحمد مشغول بالاستعداد للسفر، وأننا على حافة الحرب مع إيطاليا، فلا أرى من المناسب أن أتسلم منه في وقت كهذا، ثم إنني أقدر خبرته الطويلة المجربة في إدارة شئون الطريقة، ولكن متى استقرت الأحوال فسوف نلبي رغبتهم، ولا شك أن السيد أحمد سوف يوافق على ذلك.

وسافر السيد أحمد إلى الجغبوب، بينما بقيت أنا في «الكفرة» عاماً كاملاً تدربت خلاله على تسيير الأمور المتعلقة بمسؤولياتي المقبلة، وفي تلك الأثناء تخلت تركيا عن البلاد لإيطاليا، وبينما كان السيد أحمد يحارب الإيطاليين، قررت أن أذهب إلى مكة لأداء فريضة الحج ثم أعود لمساعدته، وبتاريخ الرابع من شوال (الموافق أغسطس 1913م) غادرت «الكفرة» برفقة ثلاثة من الإخوان هم (الحاج محمد التواتي، والحاج فرج، والحاج علي العابدية)[2]، وكان معنا أيضاً شيخ إحدى الزوايا، وثلاثة من الخدم، منهم واحد سوداني، بالإضافة إلى حداة الإبل، وكنت أركب فرسي، وتحمل أمتعتنا الجمال، وسرنا بطريق القوافل الرئيسي الذي يمر بمناطق طلاب وربيانة وبوزيمة وزيغن، وأبو عكشة، وبوطفل مؤدياً إلى جالو، فاستغرقت الرحلة إلى هنا واحداً وعشرين يوماً منها ستة عشر يوماً من السفر الفعلي، إذ كنا نسير ليلاً ونستريح نهاراً كالمعتاد أثناء الصيف. وقضينا تسعة أيام في جالو التي كانت مركزاً تجارياً هاماً ثم أخذت مكانتها في التدهور على أثر إغلاق طريق القوافل من الساحل إلى واداي، وبعدئذٍ

(1) انظر: السنوسية دين ودولة، ص(184).

(2) زعيم سنوسي معروف، ولد سنة 1870م، وهو من قبائل الزوية.

واصلنا السير نحو الجغبوب مروراً بخربة وقطمر، وترفاوي، وعبد السلام، واستمرت الرحلة كلها ستة عشر يوماً منها ثلاثة عشر يوماً في المسير.

ومكثت بالجغبوب سبعة أشهر من بيت أبي، وكان المعهد الذي أسسه جدي هناك لا يزال مزدهراً. وفي شهر جمادى الثاني الموافق لأبريل 1914م غادرت الجغبوب متجهاً إلى مصر مع نفس الجماعة وكذلك الحاج يونس العابدية الذي انضم إلينا في الجغبوب وبعد مسيرة سبعة أيام وصلنا إلى الساحل عند مكان يسمى بقبق (بالقرب من السلوم) حيث شاهدت البحر للمرة الأولى في حياتي.

ثم سافرنا إلى الضبعة (التي كانت في ذلك الوقت آخر محطة للسكة الحديدية المصرية من ناحية الغرب)، ومررنا في طريقنا بمرسى مطروح حيث رحبت بي السلطات المصرية، كما زرنا الزوايا السنوسية في كل من سيدي البراني شماس ونجيلة وأم الرخم وأبو هارون، ولدى وصولنا إلى الضبعة استقبلنا صالح حرب، وهو ضابط مصري جاء مندوباً عن الخديوي عباس الثاني ثم سافرنا إلى الإسكندرية بقطار خصوصي، ونزلت ضيفاً على الخديوي في قصر رأس التين، ولقيت ترحيباً حارًا من المصريين، فهم على الرغم من حيادهم رسمياً في الحرب مع إيطاليا كانوا يؤيدون إخوانهم المسلمين ويبذلون كل ما في وسعهم لمساعدة السنوسيين بإمدادات السلاح والمعدات الطبية، وفي ذلك الوقت كان اللورد يشغل منصب المندوب البريطاني في مصر.

وبقينا في الإسكندرية تسعة أيام بانتظار باخرة بريد الخديوي إلى حيفا، ثم سمعنا أنها سوف تعرج على ميناء بور سعيد فاستقلينا قطاراً خاصاً تفضل به الخديوي أيضاً لنقلنا إلى هناك حيث ركبنا الباخرة وأبحرت بنا عند الظهر في نفس اليوم. وكانت الرحلة مريحة وصلت بعدها إلى حيفا يوم 24 رجب فاستقبلني الوالي التركي استقبالاً رسمياً، وبعدها سافرنا بقطار سكة الحجاز، وقد وضعت تحت تصرفي المقصورة الملكية الخاصة، وكان القطار إلى المدينة يقوم بثلاث رحلات أسبوعياً تستغرق رحلته ثلاثة أيام يمر فيها بعدة محطات رئيسية، وهي درعا وعمان وتبوك ومدائن صالح؛ وهو كان مريحاً رغم بطئه، ويضم ثلاث عربات للنوم وواحدة للأكل، كما وجدت به زريبة لفرسي وبقيت في المدينة خمسة عشر يوماً كان الجو أثناءها قائظ الحر، فداهمتني الحمى، ولذا نصحت بالانتقال إلى مكة لأن جوها ألطف قليلاً. ومع أن موسم الحج لم يكن قد حل بعد، إلا أنني امتطيت فرسي وانطلقت في رحلة المائتي ميل من المدينة إلى مكة، فقطعتها خلال أحد عشر يوماً من السفر الوئيد أثناء الليل والراحة في ظل خيمة بالنهار. وبعد إقامة ثلاثة أيام بمكة نصحني البعض بالذهاب إلى مدينة الطائف الواقعة وسط التلال في جنوبي مكة، وكان الشريف حسين يمضي بها فصل الصيف مع ولديه عبد الله، وفيصل.

وقضيت في الطائف 75 يوماً، بما فيها رمضان وشوال وكان جوها لطيفاً بالفعل، فاستعدت صحتي تماماً. وفي تلك الأثناء حدث اغتيال أرشيدوق النمسا في سارييفو، واندلعت الحرب العالمية الأولى. وبعدئذٍ توجهنا إلى مكة لأداء مناسك الحج في أكتوبر 1914م، ونزلت بالزاوية السنوسية في أبو قبيس. ثم انتقلنا إلى المدينة فاضطررنا إلى البقاء فيها مدة شهرين لانقطاع المواصلات بسبب الحرب. وكان قد انضم إلينا في مكة اثنان من عرب برقة المعروفين، وهما رشيد الكخيا وعلي العبيدي.

وفيما كنا ننتظر بالمدينة أثناء شهر نوفمبر قامت الحرب بين بريطانيا وتركيا، فحاول الأتراك المسيطرون على الحجاز أن يحملوا العرب على الوقوف في صفهم، كما أخذ البريطانيون في التقرب إلى العرب على نحو مماثل، غير أن الشريف حسين التزم موقف الحياد، متجنباً إعطاء أي رد مباشر على الدعوة التركية إلى إعلان الجهاد. وفي ديسمبر عندما استأنفت القطارات رحلاتها العادية، سافرنا إلى حيفا حيث استضافنا الوالي التركي أبو شاهين. وهناك اكتشفنا أن الاتصالات مع مصر شبه مقطوعة تماماً؛ لأن البريطانيين والأتراك كانوا يتقاتلون قرب قناة السويس، وكان البريطانيون قد أعلنوا الحماية على مصر بعد خلع الخديوي عباس الثاني واستبداله بعمه حسين كامل الذي منح لقب السلطان، ولما كانت هناك باخرة إيطالية تقوم برحلات منتظمة بين حيفا ونابولي عبر ميناء بور سعيد، فقد أرسلنا واحداً من جماعتنا لاستطلاع إمكانية السفر بهذا الطريق، وجاءنا رده مشجعاً، فحجزنا أماكن على الباخرة، غير أن القبطان قال إنه لا يضمن السماح لنا بالنزول في بور سعيد، نظراً لأن السنوسيين كانوا حلفاء للأتراك وبالتالي فإننا نعد نظريًا من رعايا معادية. ولكن العلاقات في ذلك الوقت كانت قد تحسنت نوعاً بين السنوسيين والإيطاليين الذين أخذوا يسعون إلى التفاهم مع السيد أحمد الشريف، فاتفقنا على دفع عربون لقبطان الباخرة بحيث يحملنا إلى نابولي في حالة ما إذا رفض البريطانيون أن يسمحوا لنا بالنزول في بور سعيد، ومن نابولي يدبر الإيطاليون أمر ترحيلنا إلى برقة متى حانت الفرصة.

وهكذا غادرنا حيفا في فبراير 1915م، وقد اضطررت للأسف إلى ترك فرسي هناك؛ لأن القبطان لم يجد لها مكاناً على الباخرة، وهي كانت من سلالة برقاوية تربت في أرياف الجبل الأخضر، وكان أهداها إليّ خليل البناني، وقد حملتني طول الطريق من «الكفرة» إلى مكة، ثم في طريق العودة كذلك، فتأسفت كثيراً لتركها في حيفا حيث ماتت بعدها بمدة قصيرة.

ولدى وصولنا إلى بور سعيد طلبنا من رفيقنا علي العبيدي أن يسبقنا في النزول إلى البر حتى رأيناه مر بسلام فتبعناه كلنا في زحمة الحجاج متظاهرين بأننا مصريون، وفور وصولنا إلى الشاطىء بعثنا برقيات إلى كل من السلطان حسين والجنرال ماكماهون الذي خلف اللورد كتشنر

في منصب المندوب السامي البريطاني بمصر، وتلقينا منهما استجابة ودية، فتوجهنا إلى القاهرة في ضيافة السلطان حسين، وفي أثناء ذلك قمنا بزيارة لكل من الجنرال ماكسويل، قائد القوات البريطانية في مصر، والكولونيل كلينتون، مندوب حكومة السودان المقيم بالقاهرة، وأعرب الاثنان عن رغبتهما الأكيدة في أن نقطع علاقتنا مع الأتراك ونؤيد البريطانيين في الحرب أو نبقى محايدين على الأقل. وكان ذلك أول لقاء بيني وبين البريطانيين وخرجت منه بانطباع جيد عن سلوكهم الودي وقوتهم العسكرية، ولم يكن بوسعي أن ألتزم بأي تعهد نيابة عن السنوسيين قبل استشارة السيد أحمد الشريف أولاً. ولكنني وافقت على متابعة الاتصال من خلال علاقتنا بعائلة الإدريسي في مصر، ووافقوا من جانبهم على تسهيل عودتي إلى برقة.

وبعد فترة إقامة قصيرة في القاهرة، ركبنا قطار الصباح إلى الإسكندرية، وفي نفس اليوم استقللنا باخرة لخفر السواحل وضعها البريطانيون تحت تصرفنا حتى أنزلتنا في السلوم ومن ثم توجهنا إلى أمساعد للالتحاق بمعسكر السيد أحمد الشريف، وكانت غيبتي عن برقة استغرقت عاماً كاملاً تقريباً[1].

إن رحلة محمد إدريس إلى الأراضي المقدسة كان لها أثر عميق في تفكيره حيث احتك بالحكومة المصرية، وبزعيم الثورة العربية الكبرى الشريف حسين، وقادة الإنكليز في مصر، ولا شك أنه ناقش وحاور واستمع إلى الأطراف المذكورة وتبلورت لديه قناعات مهمة فيما يتعلق بمجريات السياسة الدولية، وبطبيعة الصراع بين الأتراك والإنجليز، ورسم لنفسه تصوراً واضحاً يخدم به شعبه ووطنه ومصالح بلاده، ولذلك رأى أنه ليس من مصلحة الحركة السنوسية الدخول مع الأتراك في حربهم ضد الإنكليز وبعد رجوعه من الحج نصح أحمد الشريف بعدم الدخول في الحرب مع الأتراك ضد الإنكليز، وأعلن رأيه ذلك بصراحة.

رابعاً - محمد إدريس السنوسي في برقة:

بعد ما قرر أحمد الشريف الاشتراك مع الأتراك والألمان ضد بريطانيا على الحدود المصرية الغربية رأى أن يرتب شؤون الإدارة في برقة حتى يتفرغ هو للجهاد، فقسم القطر البرقاوي إلى مناطق، وجعل إدريس على منطقة برقة ومركزه في إجدابية على أن يكون تحت إشرافه، وفي دفنا محمد هلال، وفي الجبل الأخضر محمد الرضا، وأرسل محمداً صفي الدين لمنطقة طرابلس، وأما أحمد الشريف فقد ذكرت ما قام به في الحدود المصرية في الجزء الثاني من كتابي عن الحركة السنوسية.

انتقل محمد إدريس من السلوم شرقاً حتى إجدابية غرباً في أواخر سنة 1915م وكان معه

(1) انظر: الملك إدريس عاهل ليبيا حياته وعصره، ص(19 إلى 22).

حوالي سبعون مجاهداً من بينهم (جمعة أبو شناك، وسعيد الشامي، والشارف الغرياني، وإبراهيم الشلحي، ومحمد أحمد أبو بكر. . .)[1].

وأخذ يتنقل بين القبائل وكتائب الجهاد، فمر بكتائب البراعصة، والعبيدات وغيرهم، وشرع في إدارة دفة الحكم في برقة بكل حزم ومهارة، فأظهر مواهبه كرجل إدارة محنك، وحاكم حازم، وكانت برقة تشكو في هذه الفترة المضطربة اختلال الأمن، وتعرض الأهالي لشرور المفسدين، فضرب محمد إدريس على أيدي المفسدين واستصدر من علماء البلاد «فتوى» لإعدام بعض قطاع الطرق الذين وجدهم يعيثون في الأرض فساداً ينهبون الأموال ويفتكون بالأرواح[2]، فقام بشنق هؤلاء وكانوا سبعة رجال[3].

وقام محمد إدريس بتنظيم شؤون البلاد، وتوطيد الأمن وضرب على أيدي العابثين، وقطع دابر المفسدين[4]، كانت مهمة إدريس في برقة شاقة وعسيرة، وبخاصة بعد الفشل الذي أصاب المجاهدين بزعامة أحمد الشريف على أيدي الإنكليز، فإن برقة كانت تعاني الأمرَّين في الحقيقة من جراء انتشار المجاعة بها وقتذاك (1915م) بسبب احتباس الأمطار، وفضلاً عن ذلك فقد غزت حملات الجراد البلاد في العام التالي فأتت على الزرع، وتفشى فيها مرض الطاعون، خصوصاً عام 1917م، وظل المطر محتبساً طول هذه المدة تقريباً، فكان أعظم بلاء شهدته برقة في تلك الفترة هو بلاء المجاعة[5].

وأمام هذه الظروف السيئة «اجتمع بعض أعيان أهل برقة وتدارسوا وتشاوروا في تلك الحالة المخيفة التي حلت بالوطن وأهله، وأرسلوا وفودهم وكتبهم إلى إدريس بمقره في إجدابية، وبصفته صاحب الحق الشرعي في إمارة السنوسيين ليتدارك ما وقع فيه ابن عمه أحمد الشريف الوصي على الإمارة بمحاربته الإنكليز جرياً وراء الأتراك، خصوصاً وأنهم لم يوفوا بوعودهم التي قطعوها له، فلم يرسلوا إليه بما يسد حاجة جيشه وبلاده كما وعدوه، بل ورطوا البلاد في نكبة الحرب ضد بريطانيا وتركوا شعبها المخلص لهم يموت جوعاً»[6].

ويلخص عبد الرحمن عزام حالة الانتظار تلك في قوله: «. . . كنا نترقب السواحل

---

(1) مكتبة دراسة الجهاد الصوتية شريط رقم (14/ 34) محمد أحمد أبو بكر الدرس من كتاب الحركة الوطنية شرق ليبيا.

(2) انظر: السنوسية دين ودولة، ص(186).

(3) انظر: الحركة الوطنية شرق ليبيا، ص(107).

(4) انظر: برقة العربية، ص(360).

(5) انظر: السنوسية دين ودولة، ص(187).

(6) انظر: تاريخ حرب طرابلس، إبراهيم لطفي، ص(57).

باستمرار مؤملين أن ترى الغواصات الألمانية إشاراتنا بالرايات في النهار، أو نيراننا التي كنا نشعلها في الليل، وتركزت آمالنا في أن تمدنا الغواصات بشيء من السلاح والمال والمؤونة، وقد بقينا نحو أربعة شهور وصلنا فيها إلى حالة مروعة من الفقر. . .»[1].

كان السيد محمد إدريس متأدباً مع ابن عمه أحمد الشريف غاية التأدب ولذلك لم يتخذ أي قرار لمعالجة الموقف الحرج الذي تمر به البلاد إلا بعد ما كتب إلى أحمد الشريف وشرح له ما كان يجري في برقة، فردّ عليه الأخير برسالة في أواخر عام 1916م جاء فيها: «. . . اعمل ما تراه مناسباً، والحاضر يرى ما لا يراه الغائب، وأنا موافق على مطالب أهل الوطن حيث أن لهم حقاً في ذلك. . .»[2].

كان ظهور محمد إدريس على مسرح العمل السياسي الليبي في تلك الفترة الحرجة مهماً للغاية لما تمتع به من صفات أهلته لزعامة البلاد، وآلت الأمور إلى أن بايعه أهل برقة بالإمارة، ثم أهل طرابلس بعد فشل الجمهورية الطرابلسية وهذا ما سوف نراه بإذن الله تعالى في هذا الكتاب.

كان من رأي إدريس أن يدخل في مفاوضات مع الإنجليز، والوصول على الأقل إلى اتفاق مؤقت من أجل فتح الطرق مع مصر، حتى يتمكن من القضاء على خطر المجاعة، ولم يكن زعماء برقة يمانعون من دخول محمد إدريس في التفاوض مع إيطاليا أو انجلترا ما دامت تلك المفاوضات تساعدهم في القضاء على شبح المجاعة الذي هدد البلاد، ولم تكن هناك عوائق أمام تحقيق تلك المطالب وخصوصاً أن محمد إدريس تعرف أثناء زيارته للحج على الكثير من رجالات العرب، مثل شريف مكة حسين ودرس معه القضية العربية التي كانت آنذاك في دور اليقظة[3] كما أنه أصبح بعد تلك الزيارة رجلاً مهماً بالنسبة لبريطانيا وحلفائها، وشرع محمد إدريس لدفع البلاد نحو دهاليز السياسة، فأرسل رسالة إلى ممثل الملك جورج الخامس في مصر، وهو الجنرال ماكماهون في ذلك الوقت مقترحاً عقد مفاوضات للصلح، فأجاب بالموافقة على فكرة إجراء المفاوضات من حيث المبدأ بشرط أن يشارك فيها الإيطاليون أيضاً، ولم يجد محمد إدريس مفراً من قبول ذلك الشرط، وخصوصاً أن موقفه كان صعباً حيث أن هزيمة جيش السيد أحمد الشريف في مصر جردت السنوسيين من عنصر القوة العسكرية جعلته مضطراً إلى التفاوض من موقع ضعف عسكري، بينما كان رصيده الوحيد في ولاء قبائل برقة، وحرص الإنجليز على كسبه لصفهم وإضعاف الزعامة السنوسية الموالية للأتراك، كما أن من العوامل التي

(1) ذكريات عزام، الحلقة 8، مجلة المصور، العدد1332هـ، 1950م، القاهرة، ص(19).

(2) انظر: ليبيا اليوم، محمد الأشهب، ص(7).

(3) انظر: الحركة الوطنية شرق ليبيا.

ساعدت في دفع محمد إدريس نحو التقارب مع السياسة البريطانية: ثورة الأتراك ضد السنوسية.

خامساً - ثورة الأتراك ضد السنوسية:

بدأت تلك الثورة في أواخر سنة 1916م وانتشرت في جهات عديدة حتى تُوِّجت بالنصر على السنوسية في فزان خلال شهر سبتمبر سنة 1917م، وطردوا منها محمد عابد السنوسي الذي التجأ إلى «الكفرة» وترك واحة واو، وأصحبت فزان منذ ذلك الحين بيد الأتراك حتى نهاية الحرب العالمية الأولى[1].

وفي إجدابية بدأ تحرك الضباط الأتراك منتهزين فرصة انشغال إدريس بالمفاوضات بعكرمة، فبدأوا بتأليب المجاهدين ضد السنوسيين هناك، فلما علم إدريس بذلك جاء بقوات كبيرة يقودها كل من عمر المختار والذي كان سنداً قوياً لمحمد إدريس، ويقودها قجة عبد الله، وعسكر إدريس بقواته خارج مدينة إجدابية، وضرب حول معسكر الأتراك بالمدينة حصاراً، وخيَّرهم بين أمرين: التسليم أو مغادرة إجدابية إلى أراضي طرابلس، وقبلوا الأمر الثاني فغادر الكثير منهم برقة إلى طرابلس، واعتقل جماعة منهم، وأرسل بعضهم إلى الجغبوب والبعض الآخر إلى «الكفرة»[2] وبعد إخماد تلك الحركة عاد مسرعاً إلى عكرمة لإكمال مفاوضاته[3].

واستمر الأتراك في مضايقة محمد إدريس، وتضييق الحصار عليه وعملوا على الإطاحة به، وأرسل نوري باشا بعثته الأولى الصغيرة إلى «الكفرة» لضرب النفوذ السنوسي هناك إلا أن تلك البعثة فشلت وانتهت بوقوع أعضائها في أيدي صفي الدين السنوسي الذي استطاع أن يكشف أمرهم بسرعة، وأودعهم السجن[4]، أما بالنسبة لفزان فقد استطاع نوري أن يشعل الثورة هناك ضد السنوسية وسيطر الأتراك عليها كما ذكرنا، وقد ودع نوري باشا أحد زعماء الحملة واسمه الملازم محمد الأرناؤوطي فقال له: «اذهب وافعل ما تستطيع عمله واكتب لي بما تحقق من نجاح في «مصراته»، إنني أثق في شخصك ولا أستطيع أن أعطيك مالاً أكثر مما أعطيتك لأنني لا أملكه، إنك ستجد في فزان ذهباً وسلاحاً بكميات كثيرة؛ لأن الإيطاليين قد تركوا منها الكثير هناك، ولا تنسَ أنك محارب وأنك ذاهب إلى حرب مقدسة للجهاد في سبيل الله»[5].

وقام الأتراك بمهاجمة الجفرة التي كان بها عبد الجليل سيف النصر، وكان يتولى قيادة هذه الحملة الضابط التركي برتو توفيق، وعبد النبي بالخير، وتكونت الحملة من قسم كبير من

---

(1) انظر: الحركة الوطنية شرق ليبيا، ص(116).
(2) انظر: جهاد الأبطال، ص(133).
(3) انظر: السنوسية دين ودولة، ص(117).
(4) انظر: الحركة الوطنية شرق ليبيا، ص(118).
(5) انظر: المصدر السابق نفسه.

مسلحي مصراته وزليطن برئاسة شرف الدين العمامي الزليطي والحاج محمد الروياتي المصراتي كان غرض القيادة التركية توسيع نفوذها في تلك الجهات والقضاء على شوكة السنوسية وتأمين المواصلات بين طرابلس وفزان، ووصلت الحملة إلى الجفرة، وتمكنت من طرد الأهالي (أولاد سليمان، وقذاذفة، بعض المغاربة)[1] واضطر السنوسيون لجمع قوة مسلحة كبيرة من أنصارهم في النوفلية وذلك في منتصف شهر نوفمبر من سنة 1917م، وشنوا هجوماً معاكساً ضد الأتراك وأعوانهم في سوكنة واستطاعوا إحراز نصر كبير عليهم، وطردوا القوات التركية الطرابلسية في الجفرة بعد أن خسرت الكثير، وأسرت القوات السنوسية القائمقام التركي برتو توفيق وقامت بشنقه[2].

لقد كانت مواقف الأتراك من الحركة السنوسية مشجعة لمحمد إدريس على ضرورة المفاوضة مع الإنكليز لا لتدارك المجاعة المهلكة فحسب، بل للقضاء على الأتراك الذين سعوا للقضاء على نفوذ السنوسية وإقصائهم من ليبيا وتمكين القيادات الطرابلسية الموالية لهم في البلاد.

إن محمد إدريس فقد الثقة في الأتراك وعمل على إفشال أهدافهم وأرسل إلى ابن عمه أحمد الشريف رسالة يبين له غدر الأتراك به على حد زعمه، كانت الرسالة بتاريخ 26 ربيع أول عام 1335هـ (2 يناير 1917م) تساءل فيها إدريس عن ثمرة وعود الأتراك المتكررة عندما أرسل هؤلاء «الباروني ممثلاً لجلالة السلطان في طرابلس وأعطوه أسلحة وذخيرة وزودوه بمنشورات كثيرة مقدار ما يملأ الدنيا منها، بينما أنتم - مخاطباً السيد أحمد - تجاهدون من أجلهم، وهم لا يكتفون بعدم الاهتمام بكم، بل يغدرونكم بإرسال خائن إلى بلادكم ويبذلون له كل مساعدة في الوقت الذي يتحدث فيه - فقط وقبل كل شيء - عن طرابلس ولا يذكر السنوسية بكلمة واحدة، وفضلاً عن ذلك فإن السيد أحمد - على حد ما جاء في هذه الرسالة - كان يقول دائماً: (إن أنور أخبره) بأن السلطان أصدر فرماناً بتعيينه نائباً عن الخليفة في أفريقيا ولكن ما قيمة هذا الكلام إذا كانت الأقوال تختلف عن الأفعال؟ فإلى متى يجب علينا نحن وأتباعنا أن نقف مكتوفي الأيدي أمام هذه الوعود الباطلة الكثيرة التي سوف تنتهي من غير شك بنتيجة واحدة هي القضاء علينا وعلى أوطاننا؟ ويا لها من كوارث عظيمة تلك التي نزلت بأهل هذا الوطن»[3].

ومن الأسباب التي جعلت محمد إدريس يتقارب مع الإنكليز قناعته بأن نهوضه ببرقة لا بد له من دعم خارجي؛ مادي ومعنوي، ورأى - ببعد نظره السياسي - أن الحرب العالمية سينتصر

(1) الحركة الوطنية شرق ليبيا، ص(120).
(2) انظر: السنوسية دين ودولة، ص(223).
(3) انظر: المصدر السابق، ص(191).

فيها الخلفاء ولذلك حرص على التقارب من بريطانيا، صاحبة التفوق في منطقة الشرق ولذلك سعى إليها لتقليل الخسائر، والمحافظة على كيان السنوسية الذي تعمل تركيا على تحطيمه في البلاد في تلك المرحلة.

لقد حرص محمد إدريس على التقليل من الخسائر إلى أقصى حد، واتخذ قراراً بالانسحاب من الحرب ضد إيطاليا ووافقه زعماء القبائل التابعين للحركة السنوسية على ذلك.

obeikandl.com

المبحث الثاني
موقف الإسلام من المعاهدات مع العدو

قال الإمام الشافعي، في هذا الصدد ما يلي: «إذا ضعف المسلمون عن قتال المشركين، أو طائفة منهم لبعد دارهم، أو كثرة عَدَدِهم، أو خلة بالمسلمين، أو بمن يليهم منهم جاز لهم الكف عنهم، ومهادنتهم على غير شيء يأخذونه من المشركين - ثم يقول - فأحب الإمام، إذا نزلت بالمسلمين نازلة - وأرجو أن لا ينزلها الله ﷻ بهم، إن شاء الله تعالى - مهادنة يكون النظر لهم فيها. ولا يهادن إلا إلى مدة ولا يجاوز بالمدة مدة أهل الحديبية، كانت النازلة ما كانت، فإن كانت بالمسلمين قوة قاتلوا المشركين بعد انقضاء المدة. فإن لم يقْوَ الإمام فلا بأس أن يُجدد مدة مثلها أو دونها...»[1].

وقال في «المهذب» - بصدد ما نحن فيه -: (لا يجوز عقد الهدنة لإقليم، أو صقع عظيم إلا للإمام، أو لمن فوض إليه الإمام، فإن كان الإمام مستظهراً[2] نظرت: فإن لم يكن في الهدنة مصلحة لم يجز عقدها لقوله ﷻ: ﴿فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [محمد: 35]. وإن كان فيها مصلحة بأن يرجو إسلامهم، أو بذل الجزية، أو معاونتهم على قتال غيرهم جاز أن يهادن... ثم يقول: وإن كان الإمام غير مستظهر بأن كان في المسلمين ضعف وقلة، وفي المشركين قوة وكثرة، أو كان الإمام مستظهراً لكن العدو على بعد ويحتاج في قصدهم إلى مؤونة مجحفة - جاز عقد الهدنة إلى مدة تدعو إليها الحاجة؛ وأكثرها عشر سنوات، لأن رسول الله ﷺ هادن قريشاً في الحديبية عشر سنين...)[3].

يفهم ما تقدم أنّ مصلحة الإسلام والمسلمين هي المحور الذي ينبغي أن يدور عليه عقد المعاهدات مع العدو، وهذه المصلحة يرجع تقديرها إلى خلفية المسلمين، أو من يفوض في هذه المسألة.

ففي عصرنا اليوم، وقد تخلف المسلمون عن غيرهم من الشعوب، والدول المتقدمة في مجالات العلم، والصناعات، والأجهزة والمعدات العسكرية... وما إلى ذلك، قد يكون من المصلحة عقد المعاهدات مع بعض تلك الدول، بحيث تؤدي إلى نقل ما تمتلكه في هذه

---

(1) انظر: المغني لابن قدامة (10/ 259).
(2) أي: غالباً.
(3) المهذب للشيرازي (2/ 259 - 260) هذا والجمهور على عدم تقييد المعاهدة بعشر سنوات بل يرجع تقييدها إلى المصلحة سواء زادت على عشر سنين أو نقصت عنها.

المجالات، إلى بلاد المسلمين، مما تتحقق معه المنفعة التي تربو على مايمكن أن ينشأ عن تلك المعاهدات من بعض المفاسد.

كما أننا في هذا العصر، حين نجد الدول الاستعمارية، وهي تبحث عن أية ذريعة تُسوِّغُ لها - في نظر العالم - أعمالها العدوانية ضد المسلمين، وتتحين أية فرصة مناسبة للسيطرة على ثرواتهم، وتمزيق شملهم، وتدمير منشآتهم الحيوية... حين نجد الدول الاستعمارية على هذه الحالة، فإن مصلحة الإسلام والمسلمين تحتم على المسؤولين أن يتجنبوا كل ما من شأنه أن يجعل تلك الدول الظالمة تكشف لهم عن مخالبها، أو تكشر عن أنيابها، وعليهم في مثل هذه الأحوال أن يعقدوا مع العدو من المعاهدات المشروعة ما يكون نفعه أكبر من ضرره بالنسبة إلى الإسلام والمسلمين، من أجل قطع الطريق على مخاطر أكبر ومفاسد أعظم. هذا، مع وجوب السعي، في الوقت نفسه، إلى المعالجة الجادة لواقع الوهن، والهوان والخزي الذي يعيشه المسلمون بسبب ما هم عليه من عداوات وتمزق، وتجزئة، وتخلف[1].

إن هذا المدخل يساعدنا على الإنصاف، والحكم بالعدل عندما ندخل في دراسة المفاوضات التي مارسها محمد إدريس مع بريطانيا وإيطاليا، أو التي قام بها زعماء طرابلس بعد إعلان الجمهورية الطرابلسية مع إيطاليا، وتعطي الأجيال نوعاً من الفقه المتعلق بالعلاقات الدولية في الإسلام، وتجعلها تهتم بقضية المعادلة الدولية، وعدم إغفالها أثناء سعيها الدءوب لتحكيم الإسلام في دنيا الناس، وواقع الحياة.

أولاً - الدخول في المفاوضات بين محمد إدريس وبريطانيا وإيطاليا:

كانت السياسة الإنكليزية في مصر ترى محمد إدريس أقرب إليها من أحمد الشريف، ووصف الوفد الإدريسي الذي بعث به الإنكليز إلى برقة قبيل نشوب الحرب الليبية الإنجليزية على حدود مصر الغربية إدريس: «بأنه أكثر اعتدالاً وأشد حزماً وأنه من أشد المعارضين لغزو حدود مصر الغربية والاشتباك في حرب مع الإنكليز، لما تنطوي عليه من أخطار، وأنه غادر المسيعيد إلى جهة الجبل الأخضر احتجاجاً على سياسة السيد أحمد الشريف المائلة إلى الترك والألمان والتساهل معهم....» وعلى ضوء تلك المعلومات أذن الحكام في مصر للوفد بأن يكاتب إدريس بغية الوصول إلى اتفاق معه[2]، والاستفادة من العلاقات القائمة التي كانت تربط الأسرة الإدريسية بمصر بالبيت السنوسي لكونها من أبناء وأحفاد أحمد بن إدريس الذي كان

(1) انظر: الجهاد والقتال في السياسة الشرعية، محمد خير هيكل، (3/ 1481، 1483).

(2) انظر: الدولة العربية المتحدة، أمين السعيد، ص(31 - 32).

شيخاً ومعلماً للسيد السنوسي الكبير في مكة[1].

واستمرت المراسلات بين أبناء البيت الإدريسي ومحمد إدريس السنوسي، وانتهت إلى الوصول لاتفاق يقضي بسفر وفد إنكليزي وإيطالي إلى أجدابية لعقد صلح بين الأطراف الثلاثة ينهي الخلافات بينهم[2].

وقد أبلغ الإنكليز إدريس بصفة رسمية أنهم لن يشرعوا في دخول مفاوضات معه لأجل الصلح إلا شريطة قبوله فتح باب المفاوضة مع حليفتها إيطاليا، وقد وصل في أواخر سنة 1916م إلى الزويتينة وفد من الإنكليز والإيطاليين ومعهم من المصريين أحمد محمد حسنين أفندي، ومحمد الشريف الإدريسي وابنه محمد المرغني، وكانوا جميعاً ضمن الوفد الإنكليزي، إضافة إلى الكولونيل تالبوت الذي له دراية كبيرة بشؤون الشمال الأفريقي، والضابط اللفتنت هلسم.

كان الوفد الإنكليزي قد جاء بطريق البحر من القاهرة إلى بنغازي للاجتماع بالوفد الإيطالي الذي كان مكوناً من الكولونيل بيلا، والكوماندانتور بياجنتيني ومترجمهم ولم يطل الوفد الإقامة في بنغازي، بل سافر إلى الزويتينة ببخت خاص، فوافاهم إليها إدريس من إجدابية وكان من بين من معه: علي باشا العابدية[3].

بدأت المفاوضات بين الأطراف الثلاثة خلال شهري أغسطس وسبتمبر سنة 1916م[4]. وكان الوفاق والتفاهم ظاهراً فيما بين الجانبين الإنكليزي والسنوسي أما العلاقات الإيطالية فقد كانت مغايرة لذلك تماماً.

وكان أول طلب للإيطاليين هو موضوع الأسرى الإيطاليين، يقول برتشارد: «. . . لكن إدريس لم يكن ينوي تسليمهم بدون واحدة بواحدة، فاتبع تكتيكه المعتاد في المماطلة، لقد توسل بأن عليه أن ينال موافقة أحمد الشريف أولاً؛ لأن الأخير هو الذي أسرهم، أما من جهته فليس بوسعه أن يصدر أوامره فيما يصدر ابن عمه أوامر مناقضة لها. . .»[5].

وقد أجّل بحث هذه النقطة إلى فترة أخرى قريبة، ثم قدّم الوفد الإيطالي بقية شروطه للوصول للصلح مع السنوسيين، وقد تمثلت الشروط في الآتي:

1 - أن يعترف إدريس بالسيادة الإيطالية على كل برقة من (منطقة بنغازي إلى «الكفرة»).

---

(1) انظر: الحركة الوطنية شرق ليبيا، ص(126).
(2) المصدر السابق نفسه، ص(130).
(3) انظر: المصدر نفسه، ص(132).
(4) المصدر السابق نفسه.
(5) السنوسيون في برقة، ترجمة عمر الديراوي أبو حجلة، ص(232).

2 - أن يسلم المجاهدون أسلحتهم فلا يبقى لديهم سوى ما يكفي للمحافظة على أنفسهم.

3 - إحلال السلام مع وقف العمليات الحربية بين الجانبين.

4 - اعتراف إيطاليا بالسنوسية زعامة وطريقة.

5 - منح «الكفرة» - مقر السنوسيين - استقلالاً إداريًا.

6 - تتعهد إيطاليا بقيام المحاكم الإسلامية الشرعية.

7 - تتعهد إيطاليا بالعمل على تحسين الأحوال الصحية في البلاد وإنشاء المستشفيات والمدارس.

إن شرط الإيطاليين الخاص بمسألة اعتراف السنوسيين بالسيادة الإيطالية في برقة كان مهدداً بفصل المفاوضات بصفة عامة، لقد فقد تأجل النظر في هذه المسألة من الجانب السنوسي، إلا أن الإيطاليين قد تمسكوا بهذا البند كثيراً، وكأن المفاوضات كانت من أجله فقط.

وتقدم محمد إدريس بوجهة نظره في هذه المفاوضات، وتتلخص أهم شروطه في الآتي:

1 - وجوب الاعتراف من قبل إيطاليا باستقلال السنوسيين.

2 - الاعتراف بشخص إدريس السنوسي أميراً على برقة.

3 - وضع حدود بين الأراضي الخاضعة لكل من الطرفين (السنوسي والإيطالي)، فكل طرف يحتفظ بما تحت يديه من أراضٍ تحدد بخرائط واضحة مع عدم التعدي على أراضي الطرف الآخر.

4 - الإسراع بفتح الطرق التجارية وضمان سلامتها.

لقد كان محمد إدريس يدرك جيداً بأن الاتفاق مع إيطاليا كان بالنسبة له ضرورة ملحة لا مفر منها، لكنه اتضح بدون شك بأن الاتفاق في صالح الإيطاليين أكثر مما هو في صالحه[1].

يقول الكاتب الإيطالي فبرينثربوسيرا:

«. . . لقد ساد جو المفاوضات بعض من التذمر نتيجة لأسباب نشأت بالمناسبة أثارت اشمئزاز إدريس ونفوره، خاصة وأن الظروف التي نشأت كانت تتعارض مع الأهداف التي كان إدريس يسعى إلى تحقيقها. ويضيف قائلاً: إن المفاوضين الإيطاليين رأوا أنه ليس هناك لزوم لاتباع محادثات الخطوة خطوة وذلك بالنظر إلى عدم التأكد من إحراز أية نتيجة تذكر، كما أن طريقة التصرف في الأمور وما لازمها من حنق وغيظ، إلى جانب مجاراة الزمن دون فائدة، كل

(1) انظر: الحركة الوطنية شرق ليبيا، ص(136).

ذلك كان له أثره الفعال لدرجة انعدمت معه تلك الآمال في الوصول إلى النتيجة التي كان يحبذها ويرغبها إدريس. . .)[1].

واستمرت هذه المفاوضات قرابة شهرين أو يزيد وانتهت بالاتفاق على بعض الأمور بين الطرفين على الأسس الآتية:

1 - تنتهي حالة الحرب بين السنوسيين والإيطاليين وينادى بالسلام.

2 - يعترف الإيطاليون باستقلال السنوسيين داخل برقة.

3 - يبقى الإيطاليون في الساحل ويحتفظون بما في حوزتهم من الأراضي الساحلية.

4 - تحديد مناطق النفوذ بين أراضي الطرفين.

5 - تفتح الطرق التجارية وتعود البلاد إلى حالة السلم ويكون الدخول والخروج بتصاريح.

6 - يعترف الإيطاليون بإدريس زعيماً للطريقة السنوسية في برقة.

وقبل أن تتفرق الوفود جرى تحديد أراضي الفريقين على الورق (خريطة) واحتفظ كل وفد بخريطة للاعتماد عليها عند الحاجة[2].

إلا أن الحكومة في روما نقضت هذا الاتفاق واعتبرت شروطه مذلة فنقضتها على أساس أن مفاوضيها لم يكونوا يملكون الصلاحيات لتوقيعها[3].

وأصدر والي برقة (جيوفاني أميليد)[4] أمراً بقطع المفاوضات وتم له ما أراد وأخفقت مفاوضات الزويتينة.

أما الوفد الإنكليزي فقد كانت مهمته يسيرة، فلم تكن هناك أية صعوبة في الوصول إلى اتفاق مع السنوسيين، ولكن الصعوبة تكمن في إصرار الكولونيل تالبوت رئيس الوفد على عدم التوقيع على أي اتفاق مع السنوسيين قبل أن ينتهي إدريس من الاتفاق مع الإيطاليين ويتم التوقيع من الطرفين على هذا الاتفاق[5].

ويذكر عزام: «. . . إن الوفد الإنكليزي كان قد طلب إلى إدريس السنوسي المبادرة

---

(1) انظر: إيطاليا والسنوسية، ترجمة محمد السيد أبو مدين، ص(90)، وما بعدها.

(2) انظر: الدولة العربية المتحدة، ص(38).

(3) انظر: السنوسية في برقة، إيفاتر برتشارد، ص(232).

(4) أحد القادة العسكريين والإيطاليين الكبار.

(5) انظر: السنوسية دين ودولة، ص(196).

بالقبض على المتطوعين المصريين والعمل على تسليمهم إلى السلطات الإنكليزية في السلوم ولكن إدريس رفض ذلك. . .»[1].

كانت هناك عدة عوامل ساعدت محمد إدريس وقوّت موقفه في المفاوضات فمن أهمها:

1 - عدم وجود منافس قوي له في برقة، فالغالبية تنضوي تحت زعامته وخاصة بعد فشل حملة أحمد الشريف ضد الإنكليز في مصر، بما في ذلك قادة المجاهدين وضباطهم وشيوخ القبائل ورؤساء الزوايا الدينية، مثل: إبراهيم المصراتي، خالد الحمري، عمر المختار، موسى بولامين الحمري، الفالح محمد الدرسي، الشارف الغرياني، محمد بومليحة العبيدي، السنوسي الغزالي، محمد أبو الشويخ، عياد بالقاسم الرعصي، شعيب الخدة، حمد أبو جالي العبيدي، عمر منصور الكخيا، وغيرهم كثيرون.

2 - استمرار الحرب العالمية الأولى وانشغال الجميع بها ورغبة الجميع في عدم فتح جبهات قتالية جديدة تكلفهم المزيد، أفاد إدريس وعزز مركزه في المساومة.

3 - وجود ضباط أتراك وألمان في برقة يدعم موقف إدريس وهذا ما يخيف بريطانيا وإيطاليا ويجعلهما تعملان على إنجاح التفاوض وإنهاء المشكلة بسرعة خوفاً من تغير موقفه.

4 - شجعت سياسة بريطانيا في الشرق - المتمثلة في تشجيع العرب وحصولهم على استقلالهم وتكوين دول وإمارات مستقلة - محمد إدريس على المطالبة بتكوين إمارة مستقلة في برقة لا تخضع للإيطاليين، وهو بهذا يكون مطالباً بحقوق إمارة له مثلما حدث في الحجاز (ثورة الشريف حسين) وفي عسير (إمارة الأدارسة) وخصوصاً أن بريطانيا كانت قد شجعت كل المناهضين والثائرين ضد الحكم العثماني واعدة إياهم بالحصول على استقلالهم وسيادتهم.

وفي أوائل سنة1917م تمت اتصالات جديدة بين الإنكليز والإيطاليين والسنوسيين، وقد لعب محمد الشريف الإدريسي وابنه المرغني دوراً هاماً في إنجاح هذه الاتصالات وموافقة جميع الأطراف على تجديد المفاوضات.

وتألف الوفد الإنكليزي هذه المرة من: الكولونيل تالبوت رئيساً، والضابط رود ابن السفير الإنكليزي بروما[2]، وأحمد محمد حسنين؛ أما الوفد الإيطالي فكان مكوناً من الكولونيل أرتوري برنتو رئيساً للوفد[3]، والكولونيل دي فيا وتراجمهما، وكان الوفدان الإنكليزي والإيطالي يقيمان في مدينة طبرق، أما إدريس ومستشاروه[4] وأعوانه فقد أقاموا في

(1) انظر: الحركة الوطنية شرق ليبيا، ص(138).
(2) انظر: السنوسية دين ودولة، ص(196).
(3) انظر: الحركة الوطنية شرق ليبيا، ص(143).
(4) المصدر السابق نفسه، ص(143).

منطقة عكرمة وبدأت المفاوضات مع بداية العام الجديد، ورغم أنها اتسمت بطابع الحذر والحيطة إلا أن جهوداً ومساعي قد بذلت فيما يبدو لإنجاحها والوصول إلى حلول يقبلها الجميع، وتقدم الوفد الإيطالي بمذكرة رقم(1) توضح وجهة نظره متمثلة في النقاط التالية:

1 - حل المعسكرات السنوسية وتسريح حامياتها.

2 - يتم نزع السلاح من رجال القبائل بصورة تدريجية في فترة زمنية قدرت بسنة واحدة.

3 - للحكومة الإيطالية تعيين شيوخ الزوايا الدينية التي تقع في مناطقها وذلك بمشورة إدريس.

إلا أن الوفد السنوسي لم يقبل كل ما جاء في المذكرة الإيطالية، وتقدم باقتراحاته في المذكرة رقم(2) وقد جاء فيها ما يلي:

1 - يقوم الإيطاليون بتنفيذ جميع طلبات الوفد السنوسي التي قدمها أثناء مفاوضات الزويتينة العام الماضي (1916م).

2 - يرجأ البحث في نقاط المذكرة الإيطالية رقم(2) إلى مباحثات تتم في المستقبل[1].

إلا أن الإيطاليين تقدموا بحلول جديدة قدموها في مذكرة جديدة رقم(3) وتنازل الوفد الإيطالي فيها عن بعض شروطه وتساهل في قبول بعض شروط إدريس حتى أن ريتشارد يقول: (. . . إن الحل رقم (3) أعطى إدريس جميع مطالبه تقريباً)[2] وتقدم إدريس بمذكرة جديدة رقم(4).

لقد طالت المفاوضات، فاستغرقت الفترة ما بين شهر يناير إلى منتصف أبريل تقريباً، والجلسات معقودة والحوار مستمر، وكانت لضغوط الإنكليز أثر على الطرفين الإيطالي والسنوسي حتى تم التوصل إلى اتفاق ارتضاه الجميع وكانت بنوده تتمثل في الآتي:

1 - إيقاف العمليات الحربية بين الطرفين ابتداء من تاريخ هذه المعاهدة.

2 - يقف الإيطاليون عند النقط التي كانوا يحتلونها في شهر أبريل سنة 1917م ويتعهدون بأن لا يعملوا على إقامة وتحديد مراكز عسكرية مستقبلاً، على أن يكون هذا الشرط مقيداً للسنوسيين أيضاً[3].

3 - لا يحق لأي من الطرفين نهب أو اغتصاب أو أخذ ممتلكات الطرف الآخر.

4 - يعتبر كل من الطرفين مسؤولاً عن الأمن والسلام في المنطقة التي تخضع لنفوذه.

---

(1) انظر: الحركة الوطنية شرق ليبيا، ص(145).

(2) المصدر السابق نفسه، ص(145).

(3) انظر: ليبيا في العصور الحديثة، نقولا زيادة، ص(90).

5 - يسمح لكافة التجار والعاملين بالتجارة بحرية الارتحال والمتاجرة مع الدخول في (طبرق - درنة - بنغازي) على أن تشمل حرية التجارة بقية الموانى مستقبلاً.

6 - بقاء جميع الزوايا السنوسية التي سيطر عليها الإيطاليون سابقاً تحت النفوذ السنوسي.

7 - تعفى جميع الزوايا السنوسية وممتلكاتها من الرسوم والضرائب.

8 - تدفع الحكومة الإيطالية مرتبات لمشايخ الزوايا الواقعة ضمن مناطق نفوذها على أن يقوم هؤلاء بدور الوسيط بين السلطات الإيطالية وأهل البلاد حين الحاجة[1].

9 - يطبق على السكان الليبيين القاطنين في مناطق النفوذ الإيطالي قانون الأحوال الشخصية الإسلامي[2].

10 - تدريس القرآن الكريم وأصول الدين في المدارس والمساجد الليبية الواقعة ضمن مناطق النفوذ السنوسي.

11 - تعفى البضائع المستوردة للسنوسيين وطلابهم من الجمارك عدا تجارة السلاح.

12 - تقدم إيطاليا المعونة المالية وتسمح بتوصيل الأدوار بأقرب المراكز الإيطالية بالهاتف لتسهيل الاتصال وتبادل الرأي[3].

13 - يقوم محمد إدريس بإبعاد كل من يكدر العلاقات بينه وبين الإيطاليين.

14 - يؤجل النظر في مرتبات العائلة السنوسية.

15 - يلزم الاتفاق استعجالاً ويتفق الجميع على الإصلاح وإطفاء الفتن[4].

وإضافة إلى هذه البنود فقد تم مسبقاً الاتفاق على نقطتين هما تبادل الأسرى، وإعادة فتح الأسواق.

أما الاتفاق السنوسي - الإنكليزي فقد تم التوصل فيه على النقاط الآتية:

1 - فتح طرق التجارة عند السلوم واتخاذ ميناء السلوم مركزاً للتبادل التجاري على أن يكون طريق الإسكندرية - السلوم الطريق الوحيد الذي تمر منه السلع إلى برقة.

2 - تسليم الضباط الأتراك وغيرهم من أعداء بريطانيا إذا وقعوا تحت قبضة إدريس مستقبلاً إلى الإنكليز.

---

(1) انظر: برقة الدولة العربية الثامنة، نقولا زيادة، ص(92).
(2) انظر: الحركة الوطنية شرق ليبيا، ص(146).
(3) انظر: قضية ليبيا، محمود الشنيطي، ص(83).
(4) انظر: قضية ليبيا، ص(83).

obeikandi.com

3 - خروج جميع المسلحين التابعين للسنوسية وأعوانها من كل الأراضي المصرية.

4 - عدم قيام أية تجمعات عسكرية أو مدنية مسلحة قرب الحدود المصرية الليبية.

5 - صيانة أموال السنوسية في مصر.

6 - تسمح السلطات البريطانية في مصر بجمع المعلومات المادية من أنصار الطريقة السنوسية ومؤيديها.

7 - تخضع واحة الجغبوب إلى إدارة وإشراف السنوسيين.

8 - يكفّ السنوسيون عن إنشاء زوايا دينية لهم داخل الأراضي المصرية.

9 - إبعاد المفسدين والعابثين بالأمن ومحدثي الشغب والقلاقل من مناطق الحدود بين البلدين.

10 - إطلاق سراح المعتقلين في مصر من أتباع السيد أحمد الشريف[1].

11 - تسليم جميع الرعايا البريطانيين التابعين لدول الحلفاء إلى الحكومة البريطانية في مصر.

وقبل أن تنتهي المفاوضات بين الأطراف المذكورة في عكرمة طلب اللواء تالبوت رئيس الوفد الإنكليزي، ومحافظ الصحراء الغربية إلى إدريس السنوسي أن لا يبقي رجالاً مسلحين في واحة الجغبوب، وقد رد محمد إدريس على هذا الطلب رداً سياسيًا دبلوماسيًا بكتاب مؤرخ في يوم 10 أبريل 1917م جاء فيه ما يلي:

«. . . إن الجغبوب واقعة في مكان سحيق في الصحراء وهي موصلة لعدة طرق مع مصر ومع الجبهات الغربية، والآن بما أن مهمتي حفظ النظام ومنع الدسائس في مصر وقطع دابر السرقات والتهريب، فلا بد أن يكون لدي لهذا الغرض قوة يخشى الناس بأسها. . .»[2].

واستطرد إدريس واصفاً حالة العرب في الصحراء ووجوب المحافظة على الأمن فيها إلى أن قال: «. . . هذه هي الأسباب التي تضطرني لطلب السماح لوجود رجال مسلحين في الجغبوب»[3].

يرى بعض المؤرخين[4] أن معاهدة عكرمة في طبرق كانت خير وسيلة لتحقيق السلم وصون مصالح العرب المجاهدين في برقة، كما أنه أتيحت فرصة لمحمد إدريس لتنظيم القبائل تنظيماً من شأنه أن يجمع الكلمة ويقضي على بذور الفتنة والاضطراب، كما ساعد ذلك الاتفاق على تأييد نفوذ محمد إدريس حتى بدأ الأهالي من ذلك الحين يلقبون محمد إدريس (بالمنقذ)،

(1) انظر: قضية ليبيا، ص(81).

(2) انظر: الحركة الوطنية شرق ليبيا، ص(149).

(3) انظر: ميلاد دولة ليبيا الحديثة، ص(186).

(4) منهم دكتور محمد فؤاد شكري.

وكان من أهداف الطليان من إبرام اتفاق عكرمة تمكينهم من أن يتصلوا مباشرة بالأهلين وأن يمدوا نفوذهم في داخل البلاد عن طريق هذا الاتصال المباشر؛ وهذا ما كان السيد إدريس يدركه حق الإدراك ويعمل من جانبه على تعطيله ومقاومته، وتركزت جهود محمد إدريس في أمرين هامين بعد تلك المعاهدة:

أولاً: إقامة الحكومة الوطنية الرشيدة التي تحفظ مصالح البلاد، وتتولى زعامة القبائل في برقة، وتطالب بكل حقوقهم.

ثانياً: مقاومة نفوذ الطليان ومنع اتصالهم بالعرب بكل الوسائل في داخل البلاد[1].

واستطاع محمد إدريس أن يقيم حكومة وطنية فعلية عاصمتها إجدابية عام 1917م.

ثانياً - إجدابية عاصمة الحكومة الوطنية:

اتخذ محمد إدريس إجدابية مركزاً لقيادته، وذلك لعدة أسباب نجملها فيما يلي:

1 - تتمتع إجدابية بموقع استراتيجي هام؛ لأنها تملك حماية محدودة من البحر وابتعادها عنه نسبياً، ثم أن لها ميناءً صغيراً تصلها به عن طريق (الزويتينة) كل الاحتياجات، كما أنها كانت قريبة من مرسى البريقة البحري الذي كانت تصل إليه بعض الأحيان الغواصات الألمانية قادمة من تركيا باحتياجات المجاهدين.

2 - وقوعها في منتصف قاعدة مثلث رأسه في «الكفرة» وقاعدته النوفلية والجبل الأخضر، كما أنها تمثل الامتداد الطبيعي لواحات جالوا وأوجلة، جخرة، و«الكفرة»، وهذا يعطيها بعداً استراتيجيًا هامًا.

3 - كونها من أهم المناطق في تجارة القوافل سواء بين طرابلس وبرقة، أو بين الواحات الجنوبية والساحل، أو بين تشاد وبرقة وغير ذلك من الخطوط التجارية.

4 - قربها من طرابلس زاد من أهميتها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، فكان لها دورها الهام في مختلف الأنشطة التجارية والحربية.

5 - كانت موطناً لمعظم القبائل التي كانت تؤيد الحركة السنوسية.

6 - كان الترتيب الإداري الذي وضعه أحمد الشريف أثناء غيابه عن برقة خلال الهجوم على مصر، يقضي بأن يكون إدريس مسؤولاً في برقة البيضاء، ويكون مركزه في إجدابية.

لهذه الأسباب وغيرها اتخذها محمد إدريس عاصمة لإمارته الجديدة، ومقر رئاسة حكومته، ونظم بها دواوين الحكومة السنوسية، وقسم الإدارات ونظم ورتب الجيش، وشمل

(1) انظر: السنوسية، دين ودولة، ص(205).

نفوذ هذه الحكومة جميع أراضي برقة من الحدود المصرية الليبية شرقاً إلى قصر سرت غرباً ما عدا المنطقة الساحلية التي كانت خاضعة للسيادة الإيطالية[1].

إن الاتفاق الذي أجراه السيد محمد إدريس سواء مع الطليان أو الإنكليز لا يحمل بأي شكل من الأشكال استسلاماً أو قبولاً للواقع، وإنما هي مرحلة مؤقتة هدفها إنقاذ البلاد وتوحيد الصفوف وتقويتها، فأثبت بعمله ذلك حرص الحركة السنوسية على صيانة البلاد وحمايتها، وما اتفاق عكرمة بطبرق الذي عقد في السادس من نيسان سنة 1917م إلا حل قصد منه تهدئة خواطر الأهالي وتبعه اتفاق الرجمة والتي اعترفت فيه إيطاليا بإمارة محمد إدريس، وقد قصدت إيطاليا من ذلك تجزئة البلاد، إلا أن زعماء ليبيا في غربها بددوا آمالها وأفشلوا مساعيها حينما عقدوا مؤتمر غريان في تشرين الثاني 1921م وأقروا تعيين محمد إدريس أميراً على البلاد فأرسلوا البيعة له في أيلول سنة 1922م، فحققوا بذلك الوحدة الوطنية للبلاد، ووضعوا محمد إدريس أمام مسؤولية عظيمة تتطلب منه تولي زمام الأمور والسير بالبلاد إلى حريتها واستقلالها، لقد أصبحت مسؤولية محمد إدريس بعد تلك البيعة التاريخية ليست برقة فقط، كما أرادت إيطاليا وإنما ليبيا بقطريها الطرابلسي، والبرقاوي، وإن إمارته ليست منحة إيطالية، وإنما هي رغبة شعبية وإرادة جماهيرية، وضرورة شرعية وقد جاء في رده على كتاب البيعة ما يلي: «وبعد فقد تناولت بيد الشكر عريضتكم التي أظهرتم فيها رغبتكم الخالصة في تحقيق غايتكم التي أجمعتم عليها في مؤتمر غريان وجاهدتم لها جهاداً صادقاً بالأنفس والثمرات في شخصي فأخذتها داعياً الله أن يحقق آمال هذه الأمة، ويكلل مساعيها كلها بنجاح، ولما كان اتحاد الوطن وسلامته هما الغاية التي طالما سعيت إليها وجدت من واجبي أن أتلقى طلبكم بالقبول وأن أتحمل المسؤولية العظمى التي رأت الأمة تكليفي بها، فعلي إذن أن أعمل بجد معكم، ولكن لا تنسوا أنني بغير إقدامكم لا قدرة لي على شيء إني أعلم أن الحياة الخالدة هي للأمم لا للأفراد وكذلك الأعمال العظيمة الباقية هي التي تنصرف إلى صالح الجميع، فلذلك أدعوه سبحانه وتعالى أن يهدينا إلى كل عمل ثمرته للأمة.

إن من حق كل شعب أن يسيطر على شؤونه، والناس - منذ نشئوا - أحرار، وقد أظهر شعبنا في كل أدواره مقدار محبته للحرية فدفع مهوراً غالية، فلا يصح لأحد أن يطمع في استعباده والاستبداد بشؤونه، لقد اشترطتم عليّ الشورى وهي أساس ديننا وسأعمل على قاعدتها...»[2].

لقد تأثرت البلاد في بداية الحرب العالمية الأولى وانقسمت إلى معسكرين: زعماء

(1) انظر: الحركة الوطنية شرق ليبيا، ص(111).

(2) انظر: السنوسية دين ودولة، ص(261، 262).

الغرب (سلمان الباروني، رمضان السويحلي، و. . .) وكذلك أحمد الشريف السنوسي وقفوا مع تركيا وألمانيا، وأما محمد إدريس فهادن الإنكليز، وبعد هزيمة تركيا وألمانيا، تغيرت موازين القوى، وآل أمر طرابلس الغرب إلى فكرة الجمهورية الطرابلسية، ثم انتهى بها المطاف إلى مبايعة إدريس وهذا ما سوف نتعرف عليه عندما نشرع في دراسة الجمهورية الطرابلسية بإذن الله تعالى.

قام محمد إدريس بوضع نواة لجيش نظامي، واجتهد في تسوية الخلافات بين بعض القبائل، وتمكن من القضاء على عناصر السلب والنهب والقتل من أفراد العصابات الذين أطلقوا على أنفسهم حكومة الصلب، وكانت تتواجد بين الأبيار وتاكنس، وذلك باتباع سياسة حازمة ورادعة، وقام ببعض التنقلات، والإجراءات الإدارية، ففزّع ابن عمه صفي الدين بعد رجوعه من الجهات الغربية(سرت) لفض النزاعات القبلية في برقة، وكلف وكيله الشارف الغرياني لاستلام الأسلحة والذخائر من الإيطاليين، وذلك لإنشاء مراكز أمنية في الحدود مع سلامة تأمين هذه المراكز[1].

وقام بتقسيم برقة إلى منطقتين مقاطعتين، فكانت المنطقة الغربية يرأس إدارتها نائب مقر إجدابية ويقال عنه (نائب المنطقة الغربية)، وكانت المنطقة الشرقية يرأسها آخر بنفس اللقب ومقره (الأبيار) وقد تولى منصب هاتين المنطقتين خيرة رجال السنوسية[2].

وقام محمد إدريس بتشكيل مجلسين: أحدهما يضم كبار العلماء والإخوان ويقال عنه المجلس الخاص وله السلطة التشريعية والتنفيذية، وأما المجلس الثاني فكان أعضاؤه من شيوخ وأعيان القبائل ويقال له مجلس الأعيان، والمجلسان بمثابة البرلمان في بادىء الأمر، وقبل أن يكون مجلس النواب، في بنغازي وبجدابية قسم من الجيش النظامي يقال عنه جيش المعية وهذا مهمته حراسة القصر الأميري، ومنه قسم لا يفارق الأمير محمد إدريس في تجولاته الداخلية، وقد أصبحت منطقة العقيلة والبريقة للمعسكرات الاحتياطية وللتدريب وتضم هذه المعسكرات الكثير من خيرة الضباط، وكان من تولى رئاسة هذه المعسكرات الشارف باشا الغرياني، ثم أسندت إلى حسين الجويفي وكان عدد المعسكرات السنوسية كما يلي:

1 - معسكرات التدريب والاحتياطي بمنطقتي العقيلة، والبريقة، ويقال عنهما (خط النار).

2 - المعية بجدابية.

3 - يضم قدماء المحاربين بجدابية.

---

(1) انظر: الحركة الوطنية شرق ليبيا، ص(112).

(2) انظر: برقة العربية، ص(362).

4 - بالزويتينة.

5 - بالآبار.

6 - بجردس.

7 - مراوه.

8 - معسكر خولان.

9 - عكرمة.

وفي إجدابية معسكر منفصل عن المعسكرات المذكورة ولكنه مرتبط بالقيادة وهو مؤلف من الذين يحسنون القراءة والكتابة ويقال عنه: (طابور الطلبة).

وأقام مراكز حكومية تابعة للمنطقتين المذكورتين، وجعل لكل مركز قائمقام أو مأموراً، أو وكيلاً، وفي كل مركز قاضياً أو نائب قاضٍ للنظر فيما يتعلق بالأحكام الشرعية، ومجلساً من المشايخ يرجع إليه حاكم المركز في كثير من الشؤون حسب التعليمات الحكومية، وفي كل مركز قسماً من البوليس للنظام، والأمن، وسلامة الناس[1].

أما التعليم:

فكانت بعاصمة الحكومة الوطنية(إجدابية) مدرسة قرآنية كبرى نهجت منهج معهد الجغبوب، وكان شيخها الأكبر الحاج طاهر المراكشي ومعه سعد المنفي وأحمد ابن موسى السيوي، وشرع الأمير محمد إدريس في بناء مدرسة على الطراز الحديث أرادها أن تكون كلية ووضع الحجر الأساسي لها في حفل كبير ضم الكثير من رجال السلطة والأعيان والوجهاء، وألقيت يومذاك الخطب والقصائد، وتم بناؤها وتنسيقها وجلبت الأدوات المدرسية وما يلزم من الكتب وبدأ تسجيل أسماء التلاميذ الذين ينتسبون إليها وجلهم من تلاميذ المدرسة القرآنية، إلا أن الإيطاليين بعد احتلالهم إجدابية عام 1923م اتخذوها مركزاً لضباط الطيران وفي عام 1927م اتخذت نادياً للضباط، وفي سنة 1930م جعلت مستوصفاً مدنيًا، وبقيت هكذا إلى عام 1942م حيث نسفها الألمان، ولم يبق منها إلا الأثر[2].

وكان مسجد إجدابية الكبير يجلس به فطاحل العلماء الذين تخرجوا من معهد الجغبوب لتدريس الفقه، والتفسير، والحديث، والرياضيات وعلم الفلك، وكان من هؤلاء الشيوخ: أحمد بن إدريس، سليمان الحوتي، المختار الغدامسي، حامد بركان الشريف، عبد العزيز

(1) انظر: برقة العربية، ص(363، 364).

(2) انظر: برقة العربية، ص(365).

الهوني، عبد العزيز العيساوي، علي المحجوب، محفوظ الورفلي، وكان الأخير قاضياً بمعسكرات الجبل، وقتل شهيداً في ساحات الفداء، وكان الناس مقبلين على حلقات العلم، فتبدأ حلقات العلم بعد الساعة التاسعة صباحاً، وبعد صلاة العصر، وكان الطلبة يلتفون حول الشيوخ، وخلف هؤلاء طبقات الأعيان والوجهاء والكثير من ضباط الجيش يستمعون إلى الوعظ والإرشاد، والعلم، وانتشرت مدارس قرآنية أخرى بدواخل البلاد وبجميع المراكز عدا مدارس الزوايا المعروفة[1].

وتقدمت الحياة الاقتصادية، وشرع التجار في مزاولة أعمالهم، واستتب الأمن في جميع أنحاء برقة، لقد استطاع إدريس أن يبحر بالسفينة بمهارة ويصل بشعبه إلى شط الأمان بعد أن أمضه الجوع حتى اضطر بعض الناس إلى أكل لحوم الخيل والبغال والحمير.

وكان يعمل مع إخوانه في حكومته بكل جد ونشاط لتطوير الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية.

لقد أوجد الأمير محمد إدريس حكومة في برقة أحبتها القبائل وهابتها، عملت على نشر العدل، وأزالت الظلم، ووحدت الصف، ونبذت الخلاف، وأقرت السلام.

كان الأمير محمد إدريس يدير دفة العلاقات مع إيطاليا بمنتهى الحذر واللباقة، والكياسة، والدبلوماسية، والسياسة، وحرص على توثيق علاقته مع الوالي الإيطالي الكونت جاكومودي مارتينو، وعين عمر باشا منصور الكخيا ممثلاً له في بنغازي، وكان لعمر باشا خبرة سياسية نادرة، حيث كان نائباً في مجلس المبعوثان العثماني في إستانبول[2].

ثالثاً - اتفاق الرجمة:

كان الإيطاليون غير راضين على الاتفاقات السابقة؛ لأنهم كانوا يطالبون بالسيادة التامة على ليبيا، وإنهم قبلوا بالأمر الواقع مؤقتاً، لذلك حاولوا أن يتقربوا من السكان، أملاً في أن ينتهي الأمر إلى القبول بالسيادة الإيطالية، ولعل هذا ما حدا بإيطاليا أن يمنح برقة (دستوراً أساسيًا) وقد تم ذلك في أكتوبر 1919م. وينص الدستور على أن يعين ملك إيطاليا والياً يشرف على الشؤون المدنية والعسكرية لبرقة، ويكون لبرقة مجلس نواب محلي يتألف من نواب عن القبائل والحضر، بحيث يضاف إليهم عدد من الأعضاء المعينين يجلسون فيه بحق وظائفهم أما إدارة البلاد فتتم على أساس تنظيم إدارات مدنية وعسكرية يعين رؤساؤها بأمر ملكي[3].

---

(1) برقة العربية، ص(365).

(2) انظر: السنوسية دين ودولة، ص(207).

(3) انظر: ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، نقولا زيادة، ص(91).

وكفل القانون الأساسي حرية العبادة والدين، وحق الملكية الفردية، وحرية النشر، وإنشاء المدارس، واحترام لغة البلاد. هذا إلى تفصيل أمور كثيرة.

وقد أدرك مشايخ القبائل ما تنطوي عليه هذه المبادرة من خطر، فعقد نحو مائة من كبارهم اجتماعاً في إجدابية قرروا فيه: «أنهم لا يقبلون بالإيطاليين إلا في المدن الساحلية، على أن يقتصر عملهم هناك على التجارة»[1].

واتضح من إعلان الدستور من جهة، وقرار المشايخ من جهة أخرى، أنه من الضروري المبادرة إلى مفاوضات جديدة، لعلها تؤدي إلى وضع الأمور في نصابها وبدأت المفاوضات فعلاً، وفي 25 تشرين الأول (أكتوبر) 1920م وقع الاتفاق المعروف باتفاق الرجمة.

وبموجب اتفاق الرجمة تقسمت برقة إلى قسمين: الشمالي، وفيه السواحل وبعض الجبل الأخضر يخضع للسيادة الإيطالية، والجنوبي وهو داخل ويشمل الجغبوب، وأوجله وجالو، و«الكفرة»، يكوِّن إدارة مستقلة هي الإمارة السنوسية، ويتمتع السيد محمد إدريس بلقب (أمير)، على أن يكون اللقب وراثيًا، ومع أن عاصمة الإمارة هي إجدابية، فقد اشترط في الاتفاق على أن للأمير أن يتجول ويقيم في جميع أنحاء برقة، ويتدخل في إدارة المنطقة متى شعر أن مصلحة العرب تتطلب ذلك. والحد الفاصل بين المنطقتين هو خط يمتد جنوبي خميس، والسلوق، والرجمة إلى شمال الأبيار ثم يمر بغوط ساس، وشمالي القصور وجنوبي سيدي رافع (الزاوية البيضاء) الصفصاف، ومرتوبة، وتميمي إلى طبرق.

وأدخل القانون الأساسي في صلب اتفاق الرجمة. وأعلنت إيطاليا أنها لا تنوي بحال من الأحوال نزع الأرض من أصحابها سواء في ذلك الأراضي التي يملكها الأفراد، أو أراضي الزوايا.

وتعهد سمو الأمير من جانبه في أن تحل الأدوار العسكرية وتسرح الوحدات العسكرية (في مدة ثمانية أشهر) على أن يحتفظ بألف جندي فقط يستخدمهم في شؤون الإدارة وحفظ النظام، ورضيت إيطاليا بأن تقدم مساعدات مالية للإمارة السنوسية تمكنها من تنظيم أعمالها، على أن يشجع الأمير التجارة ويضمن المواصلات والأمن.

وقد تم في الواقع انتخاب مجلس نيابي في عام 1921م (نيسان، أبريل)، واختير رئيساً له السيد صفي الدين.

لقد كان ذلك المجلس الأول من نوعه في دنيا العرب وقد عقد المجلس خمس جلسات (إلى مارس 1923)[2].

---

(1) انظر: ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، ص(92).

(2) المصدر السابق نفسه، ص(92، 93).

لقد كان اتفاق الرجمة يتكون من مقدمة، وعشرين مادة إلى جانب ملحقين، فمن أراد التوسع في هذا الموضوع فليراجع «السنوسية دين ودولة»[1].

مرت المدة المتفق عليها مع الأمير محمد إدريس لحل الأدوار، وهي ثمانية شهور، ولم تحل هذه الأدوار التي كانت تعمرها فلول من أفراد المقاومة السنوسية منذ سنة 1917م، وهذه الأدوار (في إجدابية والشليظيمة، ومروه وخولان والأبيار وتكنيس، وعكرمة)[2].

كان يشرف على كل منها قائمقام، وقائد جند، وقاض، وجامع ضرائب يجمع حاجاتها من العرب، ومن هنا كان لكل دور وحدة عسكرية إدارية قضائية، لا لنفسه فحسب ولكن للمنطقة المحيطة به، وكانت الأدوار واسطة لنشر النفوذ السنوسي ومن هنا كانت اهتمام إيطاليا بحلها، وتعلل الأمير بأن حل هذه الأدوار قد يثير العرب على غير فائدة، ولذلك بدأ أمر بحثها من جديد وانتهى البحث بالأمير والإيطاليين إلى اتفاق جديد بشأنها يعرف باسم (اتفاق بو مريم) الذي تم في 11 تشرين الثاني نوفمبر 1921م. ومع أن الفريقين جددا الاتفاق الماضي بشأن حلها فقد رئي أن يؤجل ذلك ليتسنى للإدارة الإيطالية توطيد أركانها في منطقتها، وإلى أن يتم ذلك رئي من المناسب إنشاء (الأدوار المختلطة) على أن يكون ثمة أربعة منها في عكرمة وسلطنة والأبيار وتكنس، فيكون الجنود فيها إيطاليين وسنوسيين، بنسبة خمسة إلى أربعة، ويقوم ضباط إيطاليون بالإشراف على الإيطاليين وضباط سنوسيون بقيادة الجند السنوسي.

والذي يبدو من هذا كله بحسب رأي الإيطاليين أنفسهم، هو أن النفوذ الإيطالي كان في سبيل التقدم من الناحية السياسية.

لكن هذا كان في الظاهر فقط، فهؤلاء الإيطاليون يعترفون بأن إدارة برقة باستثناء المدن، كانت في الواقع في أيدي السنوسيين، إما مباشرة أو بالوساطة، وهذه حالة ما كان ليرضى عنها الإيطاليون أبداً، وإن كانوا قد قبلوا بها مؤقتاً، وكان من الطبيعي أن يعود القتال إلى البلاد يوماً ما[3].

(1) انظر: السنوسية دين ودولة، ص(208).

(2) انظر: ليبيا من الاستعمار الإيطالي، نقولا زيادة، ص(93).

(3) انظر: المصدر السابق نفسه، ص(94).

المبحث الثالث

الجمهورية الطرابلسية

إن تاريخ الجهاد الليبي مليء بالمحطات المهمة التي ينبغي الوقوف عندها درساً للوقائع واستجلاء للحقائق واستفادة من العبر قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: 37].

لقد كان إعلان الجمهورية الطرابلسية محاولة مبكرة لإقامة دولة مستقلة لها دستورها، ومؤسساتها، وهياكلها، وبذلك أصبحت لهذه الحادثة سبقاً تاريخيًا في عالمنا الإسلامي والعربي، ولذلك لا بد من تسليط الأضواء عليها والتعريف بها، ونستطيع القول إن بداية الفكرة ظهرت مع ظهور ورجوع سليمان الباروني في ساحة الجهاد الليبي مرسلاً من قبل الخلافة العثمانية التي خولته الولاية على طرابلس والقيادة، ونقصد بظهوره بعد غيابه المفاجيء من ساحة الجهاد وذهابه إلى الأستانة عاصمة دارالخلافة، حيث نزل عن طريق غواصة ألمانية بقصر (حمد) بمصراته في 16 أبريل 1916م[1]. كان رجوع سليمان الباروني بعد أن مهد الأتراك لهذا الإلحاق فاستصدروا (فرماناً) مرسوماً سلطانياً من جلالة السلطان بإلحاق طرابلس بتركية.

وقد جاء هذا القرار في وقت كان الطرابلسيون محتاجين فيه إلى المساعدة، ففرحوا به، وكانت سياسة الترك والألمان تستهدف لإذكاء نار الثورة في طرابلس واستئنافها في برقة إن أمكن من طريق وجودهم في طرابلس من شغل أكبر عدد ممكن من الجيوش الإنجليزية والإيطالية.

وقام الشيخ سليمان الباروني بمجموعة من الإجراءات الإدارية والمالية للإشراف على قيادة وتنظيم المجاهدين لمواجهة تحركات الجيوش الإيطالية، وفي إطار التنظيمات الإدارية للولاية قام بتشكيل المجلس العرفي الشرعي - وكان يتكون من مجموعة من العلماء ليتمكنوا من حل القضايا الجنائية والشرعية المعلقة بسبب الحرب - وقد ضم ذلك المجلس كلاً من:

1 - الشيخ عمر المنصوري مفتياً للولاية.

2 - الشيخ علي الهمالي قاضياً لمصراته.

3 - الشيخ محمد سعيد المسعودي قاضياً للجبل.

4 - الشيخ الزروق أبو رخيص قاضياً للمنطقة الغربية.

---

(1) انظر: مجلة الإنقاذ عدد (29)، بقلم سالم نوح، ص(44، 45).

5 - الشيخ الشكشوكي قاضياً لورفلة[1]

6 - الشيخ عبد الرحمن زبيدة قاضياً لورفلة[2].

وفي تلك المرحلة كانت الأوضاع العسكرية تميل إلى صالح المجاهدين، فقد تصاعدت حركة الجهاد ضد إيطاليا، وقام سليمان الباروني بالاتصال بقادة البلاد وزعمائها، وعمل على نبذ الخلاف، وتوحيد الصف، ويحفظ لنا التاريخ بعض الرسائل التي أرسلها سليمان الباروني من مصراته إلى الأعيان والمشايخ يخبرهم فيها بقدومه ومن هؤلاء المشايخ: الشيخ سوف رئيس المجاهدين في العزيزية: (إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته: عدنا ولله الحمد - والعود أحمد - إلى وطننا العزيز من دار الخلافة العظمى تحملنا عفاريت البحر السابحة فوق جبال الأمواج تارة، وتحت عمق خمسين ذراعاً في لجج اليم أحياناً.. إلى أن قال: عدنا ولله الحمد، ومعنا كل ما يلزم، واستقبلنا أهل مصراته الكرام بكل سرور وابتهاج، هذا وقد تفضل أمير المؤمنين - أيده الله - فأمر حكومته بإلحاق طرابلس الغرب بلادنا بالولايات العثمانية، واقتضت إرادته السنية إرسالي لأجل إجراء الترتيبات اللازمة ملكية وعسكرية وتعهد أن يوالي المدد إلى النهاية كما تطلعون على ذلك في منشوره العالي الشأن.

وسنعرفكم من مركز مسلاته بعد المذاكرة مع البطل الغيور رمضان بك ومن معه من الأبطال عن المكان واليوم الذي يصير فيه الاجتماع العمومي إن شاء الله، فانتظروا جوابنا والسلام الأسنى على العلماء الأفاضل والمشايخ ورجالكم الكرام)[3].

19 ذي الحجة سنة 1334هـ

من أخيكم سليمان الباروني

وقبل سفره إلى مسلاته أرسل كتاباً إلى محمد إدريس السنوسي يطلب منه الانسحاب من سرت قطعاً للفتنة والنزاع. وهذا نصه بعد الديباجة:

«هذا وقد وصلت مصراته مرسلاً من لدن حكومتنا السنية بطلب من الأهالي بعنوان والي قومندان طرابلس. ولدى وصولي المركز وصل الخبر بأن قوة قدمت من جهة برقة تحت قيادة القائمقام موسى بك واحتلت قصر سرت بعد أن بارحتها قوة الزاندرمة التي هناك من طرف

(1) انظر: جهاد الأبطال للزاوي، ص(203).

(2) انظر: مجلة الإنقاذ عدد (29)، بقلم سالم نوح، ص(44، 45).

(3) انظر: جهاد الأبطال، ص(205).

رمضان بك السويحلي باسم الدولة العثمانية، فبادرت بإرسال جواب إلى موسى بك والشيخ صالح الأطيوش؛ لأنه بلغني أنه مع القوة المذكورة، فجاء الجواب من الشيخ صالح مبيناً فيه أنه ما قدم إلا بأمر من سيادتكم ومن نوري باشا بعنوان (متصرف سرت) فتأسفت لأنه كان أول أمر أصدرته متعلقاً بتجهيز قوة لمقابلة تلك القوة المنسوبة إليكم إلا أنني أمرت قومندان القوة أن يتحاشى - ما أمكن - الدخول فيما يكدر الخواطر بين بني وطن واحد ودين واحد رجاء أن تتخلى القوة مختارة عن القصر بعد أن يبلغها المنشور السلطاني الذي أرسلناه إليكم.

بناء عليه أرجو المبادرة إلى تسوية هذه المسألة إن كان أمر حركتها صادراً منكم[1].

27 - 28 ذي الحجة سنة 1334هـ

فرد عليه السيد محمد إدريس برسالة قال فيها:

«... وذكرتم نزول عساكرنا بسرت فصحيح ذلك قبل قدومكم، إذ كانت الفتن مشتعلة بين السويحلي وترهونة، فأجبرنا الحال على أن نطفأها بأي كان، قال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ...﴾ [الحجرات: 9] وذكر الآية، فأرسلنا الجيش ونزل بسرت من دون إذن أحد.. وها نحن أمرناهم بأن يقفوا بالقصر.

ونحن لا غرض لنا إلا اتحاد الإسلام وتخليص رقاب المسلمين فقط، كما أننا نأمل من جانبكم معاونتنا على إطفاء الفتن.. ونحن وأنتم لا فرق بيننا، كلنا قصدنا شريف ومحارب تحت الراية الإسلامية العثمانية[2].

8 محرم سنة1335هـ

محمد إدريس بن السيد المهدي

كانت تركيا حريصة على دعم ثورة ليبيا في تلك الأيام ولذلك أرسلت الأمير عثمان فؤاد قائداً عامًّا بدل الباروني في مارس 1918م، وكان في صحبته البارون فريد فون توندروف الألماني الذي جاء معه فريق فني لتسيير التلغراف اللاسلكي، وكان الأمير عثمان يحمل لقب (القائد الأعلى للقوات الإفريقية)[3].

جاء الأمير عثمان فؤاد إلى مصراته في مارس سنة 1918م لتنفيذ سياسة متفق عليها بين

(1) انظر: جهاد الأبطال، ص(205).

(2) انظر: جهاد الأبطال، ص(206).

(3) انظر: عبد النبي بالخير: داهية السياسة وفارس الجهاد، محمد المرزوقي، ص(102).

الترك والألمان لتغذية الثورة في طرابلس ضد الطليان، حتى إذا ما وافقوا حاولوا أن تمتد الثورة إلى برقة للإغارة على الإنجليز في مصر مرة ثانية.

وكان مما تنطوي عليه هذه السياسة إحياء فكرة جمهورية شمال إفريقية التي قامت من أجلها ثورة الحامة بتونس عام1915م، وقد وجدوا من نشاط الطرابلسيين ما شجعهم على المضي في العمل من أجلها.

كان الاستعمار الفرنساوي في شمال إفريقية مضرب المثل في الاستبداد بالمسلمين والإساءة إليهم، وكان الأحرار من التونسيين، والجزائريين والمراكشيين يفكرون دائماً في التخلص من هذا الكابوس الذي جثم على صدورهم وسلب حقوقهم، وقد انتهزوا فرصة نشوب الحرب في عام 1914م فألف جماعة منهم في الأستانة وفداً أخذ يعمل لإنشاء (جمهورية شمال إفريقية) ينضوي تحت لوائها من حدود مصر إلى حدود بحر الظلمات، وكان في مقدمة هؤلاء السادة المجاهدين السيد علي باشا حنبه، والشيخ صالح الشريف، والشيخ إسماعيل الصفجايجي، وهؤلاء الثلاثة من تونس، ومعهم جماعة من الجزائريين والمراكشيين، وزار الوفد ناظر الخارجية العثمانية، وأبلغه رغبة سكان شمال إفريقية في الاستقلال، وإنشاء جمهورية إفريقية متحدة، وطلبوا منه إبلاغ ذلك إلى ألمانيا والنمسا رسميًا، وأن يسمح لهم بالسفر إلى برلين وفيينا لبسط مطالبهم والحصول على الوعود والمساعدات اللازمة.

وعرض اقتراح الوفد على سفير ألمانيا في تركيا، فأبلغه بأن حكومته لا تتعهد لأبناء شمال إفريقية بالاستقلال إلا إذا ثاروا على الفرنساويين الذين يحتلون بلادهم، وغادر الوفد الأستانة عقب ذلك إلى برلين وزار وزارة الخارجية الألمانية، وقدم طلباته فقبلتها وسجلتها رسميًا، كما اعترفت بها النمسا وتركية أيضاً، فكان ذلك أول اعتراف دولي بالجمهورية الإفريقية المتحدة في شمال إفريقية. وقصد الوفد بعد ذلك إلى لهاي (مقر المحكمة الدولية)، فسجل هذا الاعتراف في سجلاتها؛ لأن عصبة الأمم لم تكن أنشئت إذ ذاك.

وتنفيذاً لرغبة الألمان في الثورة على الفرنساويين، ورجاء الوفاء بما وعدوا به الوفد من المساعدة، وإمداد الثورة بما يلزمها من المال وآلات الحرب وإنشاء جمهورية شمال إفريقية قامت ثورة الحامة سنة 1915م، فاضطرت فرنسا إلى أن ترسل من جيشها ثلاثين ألفاً لإخماد الثورة. وقد اختيرت الحامة مكاناً للثورة لقربها من الحدود الطرابلسية، وليسهل الاتصال بها والاستناد إليها، وكانت إذ ذاك على أشدها، وقد قام بهذه الثورة الشيخ سعيد دبان من أعيان جنوب تونس وممثله في الجمعية الشورية، فأغار على مراكز الفرنساويين في الحامة، وقد تداركها الفرنساويون بجيوشهم فأخمدوها في مدة خمسة أيام، وأسفرت عن قتل الشيخ سعيد وابنه وخادمه، وجماعة من رجاله، وعن نحو مئة قتيل من الفرنساويين. وانتقم الفرنساويون ممن وقعوا في أيديهم من أنصار الشيخ سعيد بالقتل والشنق والسجن. والتجأ كثير منهم إلى

الحدود الطرابلسية، وجاهدوا مع الطرابلسيين، وكانوا يسمونهم المهاجرين وكان كبيرهم الشيخ الوحيشي رحمه الله [1].

إن هذه الثورة، وهذه الدعوة لقيام جمهورية شمال إفريقية تحتاج إلى دراسة واعية متأنية عميقة، لعل الأجيال تستلهم دروساً من الماضي وتجعلها نبراساً لها في المستقبل.

كانت الحرب إذ ذاك قائمة في جزيرة العرب بين الإنجليز والعرب من ناحية، وبين الترك من ناحية أخرى، ولم يطل الأمر حتى رجحت كفة الإنجليز على الترك، ثم اشتد الضغط عليهم من الجيوش العربية والإنجليزية في الشام، وتلاحقت عليهم الهزائم، وتحطمت جيوشهم، وضعفت عزائمهم، واضطروا للاستسلام وعقد الترك والحلفاء معاهدة جزيرة موندروس في 31 أكتوبر سنة 1918م تعهدت فيها بسحب جيوشها من جميع البلاد ومما جاء في هذه المعاهدة مما يتعلق بطرابلس في المادة 17: (يجب على جميع الضباط الترك في طرابلس الغرب أن يسلموا أنفسهم إلى أقرب مركز إيطالي، ويجب على تركية أن تقطع الأرزاق والمساعدات وكل صلة مع هؤلاء إذ لم يذعنوا ويسلموا).

وجاء في في المادة 19: (تسلم جميع الموانىء في طرابلس ومصراتة إلى أقرب قائد لجيوش الحلفاء).

وكانت هذه المعاهدة آخر سلاح استعمله الحلفاء لقطع صلة الترك بالعرب، كما كانت آخر عهد العرب بدولة آل عثمان التي تفككت أوصالها، وتراخت بها الحياة، وزال ظلها بعد أن حكمتها 416 سنة، من عام 922هـ إلى 1338هـ لم تنقطع صلتها بها. حتى وصلت في آخر عهدها إلى أحط الدركات، وطوى التاريخ صفحاته على ما لها وما عليها[2]. ولقد تعرضت للدولة العثمانية في كتابي السادس (الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط).

إن لله سبحانه وتعالى سنناً ثابتة في حركة الإنسان في هذا الكون، وهذه السنن - كما عرّفنا عليها القرآن الكريم ذات ارتباط وثيق بقضية الإيمان، والكفر والعدل والظلم، وقضايا السلوك الاجتماعي والأخلاقي للمجتمعات البشرية، والذي يحدد لنا اتجاهات السنن الربانية هو القرآن الكريم فهو الذي عرفنا بالخير والشر وبالحق والباطل، والعدل والظلم[3]، وقد بين لنا القرآن الكريم أن الحياة الهادئة المباركة الآمنة لا تكون إلا في ظل الإيمان والتقوى والاستقامة على منهج الله تعالى.

---

(1) انظر: جهاد الأبطال، ص(218، 219).

(2) انظر: جهاد الأبطال، ص(319، 320).

(3) انظر: صفحات من تاريخ ليبيا الإسلامي، علي محمد الصلابي، ص(83).

قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: 96].

وإن الإعراض عن منهج الله وترك العمل بشريعته يؤدي بالأمة إلى مدارك الهلاك وضنك الحياة المادية منها والنفسية، ويرفع التمكين والنصر، وتنزل الهزيمة والخذلان بسبب المعاصي، والذنوب، والكبائر والابتعاد عن صراط الله المستقيم وحبله المتين.

لقد كان لسقوط تركيا في الحرب العالمية الأولى أثر سيء على حركة الجهاد بطرابلس، وساهم خبر سقوطها في إخماد جذوة الحماس، وبث في قلوب الطرابلسيين الوهن، وأفزعهم كثيراً على مصيرهم المظلم.

وسرعان ما انتشر خبر هزيمة تركيا في مصراته وامتد منها إلى عيرها، فاضطربت أحوال الناس، وهاجت نفوسهم، وتشوشت أفكارهم.

كان لسقوط تركيا سبب رئيسي في ظهور فكرة الجمهورية الطرابلسية وطرحت على بساط البحث، واشترك فيها رمضان بك، وعزام بك، والباروني باشا، والأمير عثمان، ومختار بك كعبار، وانتهت نتائج المباحثات بالموافقة على فكرة تأسيس الجمهورية، وأرسلت الدعوة إلى رؤساء القبائل وزعمائها وشيوخها باسم الأمير عثمان لعقد اجتماع عام في مسلاته لإعلان الجمهورية، وفي يوم السبت الثالث عشر من صفر سنة 1337هـ الموافق 16 من نوفمبر سنة 1918م اجتمعت الوفود الطرابلسية في جامع المجابرة بمسلاته، وهو أكبر جامع فيها، وحضر الأمير عثمان فؤاد وأخبر المؤتمرين أن الأستاذ عبد الرحمٰن عزام بك سيخطب فيهم بالنيابة عنه، وأنه سيتحدث نيابة عنه وطلب منهم الموافقة على ما سيطلبه منهم.

وخطب الأستاذ عزام خطبة مؤثرة حث فيها الناس على وحدة الصف، ونبذ الخلاف، وعلى العمل الجاد للوصول إلى استقلال البلاد، وطرد الغزاة ثم طرح عليهم فكرة إنشاء حكومة وطنية تتوحد فيها الكلمة وتتولى أمور البلاد، وتنظر في شؤون الأمة، فلقيت الفكرة استجابة من الجميع، وإجماعاً بدون خلاف وسميت الجمهورية الطرابلسية[1]. وأجريت الانتخابات في الحال لاختيار أعضاء الجمهورية، فأسفرت الانتخابات عن الآتي:

أولاً - تشكيل مجلس إدارة الجمهورية:

وكان أعضاء هذا المجلس أربعة من أقوى الزعماء نفوذاً على سكان منطقتهم وهم: سليمان الباروني، أحمد بك المريض، ورمضان بك السويحلي، عبد النبي بك بالخير، وكانت جميع القرارات والأوامر الصادرة من هذا المجلس، تمضي بأسماء الأعضاء الأربعة، إظهاراً

(1) انظر: جهاد الأبطال، ص(224).

لاتحاد أصحابها وتقوية لاعتمادها بين الناس، وانتخب إلى جانب الأربعة مراقباً ومديراً مالياً لماليَّة الجمهورية، هو زعيم غريان مختار بك كعبار، وكان ذا ثقافة عصرية عالية درسها بالمعاهد التركية، وكان أحد نواب طرابلس في البرلمان العثماني بإستنابول، وجعل الأستاذ عبد الرحمٰن عزام مستشاراً لشؤون الجمهورية، وارتبط بمجلس الإدارة جميع الموظفين، وشؤون الجهاد، والأمور الاجتماعية.

ثانياً - مجلس شورى الجمهورية:

وشكلت الهيئة الثانية وهي مجلس شورى الجمهورية، والغاية من إيجاده ليساند مجلس الإدارة الحكومية، في قيامها بأعمال وواجبات تشبه إلى حد ما، وظائف مجلس النواب والشيوخ في البلدان الأخرى ذات الأنظمة الدستورية، وقد تألف هذا المجلس من أربعة وعشرين (24) عضواً، ضم كافة أعيان الجهات من فزان جنوباً إلى العجيلات شمالاً، ومن سرت شرقاً إلى نالوت وغدامس غرباً.

واختاروا المجاهد الكبير، الشيخ محمد بك سُوف زعيم قبيلة المحاميد وحفيد غومة المحمودي صاحب الثورة الكبيرة ضد الترك رئيساً لمجلس الشورى، ونائبه يحيى بك الباروني، شقيق سليمان الباروني[1].

وأما باقي الأعضاء فهم:

1 - الشيخ عبد الصمد النعاس	عضواً	ترهونة
2 - الشيخ متفاح التريكي	عضواً	مسلاته
3 - الشيخ علي بن رحاب	عضواً	قماطة
4 - الحاج محمد بن خليفة	عضواً	الساحل
5 - عبد السلام الجدايمي	عضواً	زليتن
6 - الحاج علي المنقوش	عضواً	مصراته
7 - محمد المنتصر	عضواً	سرت
8 - مفتاح التايب	عضواً	أرفلة
9 - السيد محمد بن بشير	عضواً	أولاد أبي سيف
10 - عبد الرحمٰن بن بركان	عضواً	من مرزق - فزان

(1) انظر: رمضان السويحلي، محمد فشيكة، ص(195، 196).

11 - محمد بن أحمد الفايدي	عضواً	الشاطىء
12 - الشيخ الحبيب عز الدين	عضواً	غدامس
13 - إبراهيم أبي الأحباس	عضواً	الجبل
14 - الحاج محمد فكيني	عضواً	الرجبان
15 - الشيخ أحمد البدوي	عضواً	الزنتان
16 - سالم البرشوشي	عضواً	الجبل - يفرن
17 - علي بن عبد الرحيم	عضواً	ككّلة
18 - الشيخ شطيبة	عضواً	غريان
19 - علي بن تنتوش	عضواً	ورشفانة
20 - عبد الرحمٰن شلابي	عضواً	الزاوية
21 - علي شلابي	عضواً	النواحي الأربع
22 - عبيدة المحجوبي[1]	عضواً	عن صرمان والعجيلات

ثالثاً - مجلس الجمهورية الشرعي:

وعرفت الهيئة الثالثة باسم (مجلس الجمهورية الشرعي) وكانت أعماله وأحكامه القضائية وفقاً لأحكام الفقه الإسلامي، على مذهب الإمام مالك، وعرف وتقاليد البلاد، وأسندت عضويته إلى أربعة من كبار العلماء وهم:

الشيخ الزروق بوخريص (من غريان) - الشيخ محمد الإمام (من الزنتان)، الشيخ عمر المساوي (من الزاوية)، الشيخ مختار الشكشوكي (من مدينة طرابلس)[2].

مؤشرات ودلائل:

كان لاختيار اسم الجمهورية دلالة واضحة على اطلاع الليبيين في ذلك الوقت على أنواع الأنظمة السائدة في العالم ومنها النظام الجمهوري، ولإطلاق لفظ الشورى دلالته الخاصة التي توحي بالتأصيل والتمسك بالمصطلح وما يضيفه ذلك المصطلح من أبعاد إسلامية وتاريخية، كما تدلنا على معرفة الأجداد لأهمية الشورى وأنها من قواعد النظام الإسلامي التي تساهم في إقامة المجتمع المسلم.

(1) انظر: جهاد الأبطال، ص(225، 226).

(2) انظر: رمضان السويحلي، فشيكة، ص(199).

قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى: 38].

لقد قرنت الآية الكريمة الشورى بين المسلمين بإقامة الصلاة، فدل ذلك على أن حكم الشورى كحكم الصلاة واجبة شرعاً، فكذلك الشورى واجبة شرعاً[1].

إن هذه الآية قد نزلت في سورة سميت سورة الشورى، وهي مكية، ولقد جاءت مؤكدة أن تكون الشورى صفة ملازمة للجماعة الإسلامية، وسلوكاً اجتماعيًا لا يغادرهم قبل قيام الدولة الإسلامية وبعد قيامها، فإن كلمة «أمرهم» من ألفاظ العموم تشمل جميع شؤونهم في الحياة العامة والمشتركة[2].

كما أن اعتماد طريقة الترشيح والانتخاب كوسيلة مثلى لتولي المسؤولية والوصول إلى المناصب السياسية الهامة في الدولة إشارة ودلالة على اهتمام الأجداد بهذا المبدأ رغم أن الفترة كانت فترة جهاد وحرب واستنفار.

كما أن اختيار المسجد (جامع المجابرة) للاجتماع وإجراءات الترشيح والانتخابات والاتفاق على إقامة الجمهورية والتعهد بإقامة العدل، يؤكد على أن نظرة المجاهدين للجامع لا تقتصر على اعتباره مكاناً للعبادة فقط، وإنما هو محلاً للعمل السياسي، والنشاط الاجتماعي، والحكم القضائي، كانت مساجد بلادنا عامرة بالنشاطات الشاملة، ونرجو من الله تعالى أن يوفق المسلمين للعمل الدؤوب حتى ترجع المساجد شعلة نور، ومحضن تربية، ومنبراً للدعوة إلى الله.

إن المساجد في بلادنا أصبحت في أحسن أحوالها مقتصرة على أداء الصلوات فيها وجردت من مَهامِهَا الأخرى.

إن ما قام به الأجداد من التقاء واجتماع في مسجد المجابرة في مسلاته دليلاً على معرفتهم لوظائف المسجد في الأمة.

لقد كان المسجد في عهد رسول الله ﷺ مكان الاجتماع العام الذي كانت جلسات الشورى تعقد فيه، وكان يتم توزيع العطايا، كما كانت التبرعات تجمع للمحتاجين... إلى آخره.

ومن الأدلة على ذلك:

استشارة النبي ﷺ في غزوة أحد، فقد استشارهم في المسجد بعد صلاة الجمعة، وكان

(1) انظر: النظام السياسي في الإسلام، لأبي فارس، ص(90).
(2) انظر: فقه التمكين في القرآن الكريم، للصلابي، ص(447).

رأيه ﷺ أن يبقى المسلمون متحصنين داخل المدينة، لكن الأغلبية من الشباب كانت تفضل ملاقاة المشركين خارج المدينة حتى لا يفوتهم أجر الشهادة في سبيل الله الذي فاتهم يوم بدر، وقد فضل النبي ﷺ النزول لرغبتهم أخيراً، فخرج لملاقاة المشركين خارج المدينة[1].

إن الأدلة في هذا المعنى كثيرة، ومن أراد التوسع فعليه مراجعة كتاب الدكتور محمد أحمد «كيف نعيد للمسجد مكانته؟».

كما أن تشكيل المجلس الشرعي للنظر في قضايا الجمهورية الوليدة، والمخالفات والجنايات بين المواطنين، وتحديد العلماء الذين يشرفون على هذه المهمة لدلالة قاطعة على احترام الأجداد للعلماء والفقهاء، وعلى حرصهم على جعل الشريعة الإسلامية هي الدستور للجمهورية مما يؤكد على اجتهاد الليبيين الأصيل وعدم نجاح الغزو الفكري في ذلك الوقت في التأثير على اختيارات المواطنين النابعة عن عقيدتهم ودينهم وتراثهم الإسلامي العظيم.

إن من أخطر عوائق النهوض بالأمم غياب القيادة الربانية، وذلك أن قادة الأمة عصب حياتها، وبمنزلة الرأس من جسدها، فإذا صلح القادة صلحت الأمة، وإذا فسد القادة صار هذا الفساد إلى الأمة، ولقد فطن أعداء الإسلام لأهمية القيادة في حياة الأمة الإسلامية، ولذلك حرصوا كل الحرص على ألا يمكنوا القيادات الربانية من امتلاك نواصي الأمور، وأزمَّة الحكم في الأمة الإسلامية، ففي خطة لويس التاسع أوصى بـ(عدم تمكين البلاد الإسلامية والعربية من أن يقوم بها حاكم صالح) كما أوصى بـ(العمل على إفساد أنظمة الحكم في البلاد الإسلامية بالرشوة، والفساد، والنساء، حتى تنفصل القاعدة عن القمة)[2].

إن العمل السياسي عندما يكون خالياً من العلماء الربانيين، لا تتحقق ثماره المرجوة. إن العلماء الربانيين هم الذين جعل الله ﷻ عماد الناس عليهم في الفقه والعلم وأمور الدين والدنيا، والعلماء وهم: أئمة الدين، ونالوا هذه المنزلة العظيمة بالاجتهاد، والصبر، واليقين ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: 24].

إن العمل السياسي في بلادنا خالي من العلماء الربانيين، وكأن العالم الرباني والعمل السياسي طرفي نقيض وهذا فهم خاطىء، بل تاريخ الأمة في صراعها بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والنور والظلام، لخير دليل على دور العلماء الربانيين في حركة النهوض.

ولا بد من التفريق بين العلماء والمفكرين والمثقفين، إن مفكري الأمة لهم مكانتهم، وقد نفع الله بهم نفعاً كبيراً، ولكنهم مع ذلك لن يغنوا عن العلماء شيئاً إلا في حدود علمهم،

(1) انظر: صحيح البخاري، كتاب الاعتصام، (8/ 162).
(2) قادة الغرب يقولون، جلال العالم، ص(63).

وقدراتهم. كما أن المثقفين - وهم فئة من الأخيار الصالحين - ذوو تخصصات علمية برزوا فيها، سواء في العلوم التجريبية مثل، الطب والهندسة والكيمياء، أو في العلوم المسماه بـ(العلوم الإنسانية) مثل علم النفس وعلم التربية وعلم الاجتماع، فهؤلاء وإن حُمِدَ لهم تخصصهم في مثل هذه العلوم فصاروا مرجعاً فيها، فإنهم غير مختصين في العلوم الشرعية، وهم في الاصطلاح العلمي الشرعي جمهور المسلمين، وعوامهم الذين يجب عليهم أن يكونوا وراء العلماء ويجب عليهم أن يرجعوا للعلماء في أمور الشريعة، ويكونوا عوناً لهم في شرح واقع تخصصاتهم، فالطبيب يشرح الأمور الطبية، والاقتصادي يشرح الجوانب الاقتصادية العصرية، وهكذا ليفهم العلماء والفقهاء الأمور على حقيقتها، ويستخرجوا الحكم الشرعي وفق دراسة واعية ومتفتحة، إن كلام (المفكرين) والمثقفين يجب أن يكون محكوماً بالشرع، وأما إذا بنى هؤلاء المثقفون والمفكرون كلامهم في أمور الشريعة، وأحوال الأمة العامة على أساس من العقول والأهواء، وإطلاق القول بالمصالح دون نظر في كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، وأقوال العلماء الراسخين، فإنهم بذلك يكونون أشبه بأهل الكلام[1].

ولا بد من التفريق بين القارىء للعلوم الشرعية والفقيه فيها؛ إن القارىء لديه نتف وجزئيات أمسك بها من خلال قراءاته لبعض الكتب، واطلاعه على أقوال أهل العلم فهو لم يعان العلم، ولم يشافه العلماء، ولم يزاحمهم بالركب في الحلق.

أما العالم الفقيه فليس كأولئك بل هو ذو فهم شمولي عام للإسلام، واطلاع على مجمل الأحكام الشرعية، فهو لم يقرأ نتفاً، بل درس العلوم الشرعية دراسة شاملة عامة.

فمر على مسائل العلم واستطاع تخريجها على أصولها، وأصبحت لديه ملكة فهم النصوص، وعرف مقاصد الشريعة وأهدافها العامة.

إن علمه لم يأته من قراءة ليلة بل من سهر الليالي ومعاناة الأيام، فشأن العلماء أنهم لا يقفون عند حد في التعليم، بل هم دائمو الطلب، دائبو التعلم[2].

ولا بد من التفريق بين العلماء والخطباء والوعاظ. إن العالم قد يكون بطبعه قليل الكلام غير قادر على الخطابة، وقد يكون من العوام من هو بليغ اللسان يقلب الألفاظ كيف يشاء.

هذا التفريق مهم جدًّا في ما بين العلماء الراسخين وممن يشتبه بهم، ولذلك بد أن يقود العمل الإسلامي القادة الربانيون وعلى رأسهم العلماء الراسخون.

إن الشريعة الإسلامية أعطت اعتباراً للعلماء، وبنته على أمرين مهمين:

---

(1) انظر: فقه التمكين في القرآن الكريم، ص(232).

(2) انظر: قواعد في التعامل مع العلماء، ص(33).

1 - طاعتهم طاعة لله ﷻ ولرسوله ﷺ، فالتزام أمرهم واجب.

2 - أن طاعتهم ليست مقصودة لذاتها، بل هي تابعة لطاعة الله ورسوله ﷺ.

والأدلة على هذه المنزلة، وهذا الاعتبار للعلماء في الشريعة غير منحصرة، فمنها: قوله تعالى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: 59].

وقد اختلف المفسرون في أولي الأمر منهم على أقوال:

فقيل: هم السلاطين وذوو القدرة.

وقيل: هم أهل العلم.

يقول الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله: (والتحقيق أن الأمراء إنما يطاعون إذا أمروا بمقتضى العلم، فطاعتهم تبع لطاعة العلماء، فإن الطاعة إنما تكون في المعروف وما أوجبه العلم، فكما أن طاعة العلماء تبع لطاعة الرسول ﷺ فطاعة الأمراء تبع لطاعة العلماء، ولما كان قيام الإسلام بطائفتي العلماء والأمراء، وكان الناس تبعاً، كان صلاح العالم بصلاح هاتين الطائفتين، وفساده بفسادهما)[1].

إن وضع الثقة في العلماء الربانيين لخطوة مباركة في ترشيد الأمة التي تسعى نحو تحكيم شرع الله والتمكين لدينه.

إن القيادة الربانية، والتي على رأسها العلماء الذين وصلوا إلى درجة النظر في فقه الإسلام من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهم الذين يجب أن يقودوا الأمة نحو مرضاة الله.

إن أعداءنا من اليهود، والنصارى، والملاحدة والعلمانيين، أيقنوا أن من أسباب قوة المسلمين التفافهم حول علمائهم وقادتهم، ولذلك شنوا هجوماً عنيفاً من أجل زعزعة ثقة الأمة في علمائها وقادتها واستعملوا أساليب متنوعة للتشويه والطعن فيهم؛ لأن العلماء هم الوصلة الحقيقية بين الأمة، وقرآنها وسنة نبيها ﷺ.

وقد لاحظ الاستعمار الأوروبي الحديث ذلك، وما الثورات التي فجرت الاستعمار إلا بقيادة العلماء والقادة الربانيين، من المغرب إلى المشرق وفي كل ديار المسلمين ولذلك قام اليهود والنصارى والملاحدة بتشويه صورة القادة والعلماء بواسطة المسرح والتلفاز والمجلة والجريدة، والنوادي، والغناء، وكل وسائل الإعلام، وإذا أردت أن تعرف هجومهم الإعلامي ابتداء من العقود الماضية، فلتراجع كتاب «المشايخ والاستعمار» للأستاذ حسني عثمان، فإنه أجاد.

---

(1) انظر: أعلام الموقعين، (1/10).

إن القيادة الحكيمة وهي تسعى لتحكيم شرع الله تعالى، وإقامة دولة الإسلام توقن إيقاناً جازماً أن المجتمع لن يكون إسلاميًا بجرة قلم، أو بقرار يصدر من ملك، أو رئيس، أو مجلس قيادة، أو برلمان، إنما يتحقق ذلك بطريق التدرج، والإعداد، والتهيئة الفكرية، والنفسية، والأخلاقية، والاجتماعية، وإقامة البدائل الإسلامية للأوضاع الجاهلية التي تأسست عليها مؤسسات عدة لأزمنة مديدة.

فهي تعين الهدف، وتضع الخطة، وتحدد المراحل بوعي وصدق، بحيث تنتقل من مرحلة إلى مرحلة بتخطيط، وتنظيم، وإرادة قوية، معتمدة على الله تعالى حتى تصل المسيرة إلى مرحلة النهوض الشامل لدولة الإسلام المنشودة.

إن القيادة الربانية الحكيمة والتي تسعى لتحكيم شرع الله تعطي للعلوم بأنواعها أهمية، وخصوصاً في علوم الشرع، وتركز على علم المقاصد، وفقه الموازنات، وفقه الخلاف وفقه الأولويات، وفقه السنن الربانية، لأهميتها في زماننا هذا؛ بل هي من أفضل العدة بعد تقوى الله تعالى للعاملين من أجل تحكيم شرع الله[1].

إن القيادة الربانية الحكيمة هي التي تفجر طاقات الأمة، وهي التي تحتضن الإسلام وتنتهجه قلباً وقالباً، عقيدة وشريعة، وديناً ودولة، هي التي تصبح وتمسي وهمها عقيدتها وأمتها، وهي التي تسعى بكل ما تملك لحل المشاكل التي تواجهها، وتعمل بكل جهد، وإخلاص للقضاء على عوائق النهوض الداخلية والخارجية.

إن العمل لبناء الأمة، وإحياء الشعوب يحتاج لمعرفة بالسياسة الشرعية، وأمور الجهاد، والهدنة، والمصالح والمفاسد، وغير ذلك من الأحكام التي تتناول مظاهر الحياة، وهذه العلوم من لها إن لم يكن العلماء الربانيون لها؟.

رابعاً - قسم الجمهورية والبلاغات:

لم يستطع بعض أعضاء مجلس الشورى الاجتماع، بل كان بعضهم غائباً، وإنما انتخب توزيعاً للمسؤولية وتحقيقاً للمساواة والوحدة بين جميع القبائل.

وقبل الانصراف من المسجد أقسم الحاضرون جميعاً يمين الولاء والإخلاص للجمهورية، وتوكيداً لليمين أحضروا مصحفاً وكل من أراد اليمين وضع يده عليه وهذا نص اليمين:

(أقسم بالله العظيم قابضاً بيدي على هذا القرآن الكريم أن أجعل نفسي ومالي فداء

(1) انظر: فقه التمكين في القرآن الكريم، ص(240).

لوطني، وحكومتي الجمهورية الطرابلسية، وأن أكون لعدوها عدوًا ولصديقها صديقاً، ولقانونها الشرعي مطيعاً)[1].

ثم وزع الأمير عثمان بعض النياشين والرتب على أعضاء الجمهورية وكثير من الأعيان والوجهاء. ومن هذا التاريخ أصبحت الحكومة الجمهورية الطرابلسية قائمة وأصبح لها عهد في عنق كل طرابلسي يحميها مما يحمي منه نفسه وماله، وأصبح واجب عليه الالتزام بما أقسم عليه من الولاء والإخلاص[2].

أ - بلاغات الجمهورية:

وكان أول ما قام به مجلس الإدارة من الأعمال أنه أذاع بلاغه الأول على أبناء الشعب الطرابلسي عن قيام الجمهورية الطرابلسية، وذيل بتوقيعات الأعضاء الأربعة بمجلس الإدارة وكان هذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

(في الساعة الرابعة والنصف من يوم السبت المبارك، الثالث عشر من شهر صفر سنة 1337 هـ قررت الأمة، تتويج استقلالها بإعلان حكومة الجمهورية باتفاق آراء علمائها الأجلاء، وأشرافها وأعيانها، ورؤساء المجاهدين المحترمين، الذين اجتمعوا من كل أنحاء البلاد وقد تم انتخاب أعضاء مجلس الجمهورية، وإن الأمة الطرابلسية تعتبر نفسها حائزة لاستقلالها الذي اكتسبته بدماء أبنائها وقوتها منذ سبع سنين، وسعيدة بالوصول إلى هذه الغاية التي هي أشرف ما تصل إليه الأمم، وتهنىء أبناءها بتمام نجاحهم واتحادهم على الثبات في الدفاع عن وطنهم وحكومة الجمهورية الجديدة والتوفيق من الله تعالى وحده).

13 صفر سنة 1337هـ

سليمان الباروني، أحمد المريض، رمضان الشتيوي، عبد النبي بالخير[3]. وفي أثناء إعلانات البلاغات السياسية عن الجمهورية، كانوا قد اختاروا المتصرفين والقائمقامين، ونقل بعضهم، وعين موظفي المناطق، وعين الموظفين للعمل بمجالس الجمهورية، كما عين لقيادة الجيش الجمهوري اللواء الفخري عبد القادر الغناي وهو من بنغازي، ولكنه لم يكن من المقدرة القتالية المطلوبة، وبلغ من ضعفه أن سلم الزاوية الغربية للطليان في أول يناير 1919م[4].

(1) انظر: جهاد الأبطال، ص(226).
(2) المصدر السابق نفسه، ص(227).
(3) انظر: رمضان السويحلي، محمد مسعود، ص(199، 200).
(4) انظر: جهاد الأبطال، ص(228).

ب - البلاغ الثاني:

كان البلاغ الثاني إلى الضباط الوطنيين:

(إلى حضرة ..... الوطني

بما أن جنابك وطني صادق، ومجاهد في سبيل الدين والوطن، منذ ابتداء الحرب الطرابلسية فإننا ندعوك إلى تقديم طاعتك لحكومتك الجمهورية الجديدة والقيام بما نقلدك إياه من الخدمة والدفاع عن شرف الوطن حتى تنال منها شرف الاحترام والترفيع وتبرهن للعالم أنك ابن الوطن العزيز وأحد رجاله الذين سيحفظ لهم التاريخ ذكرهم المجيد)[1].

ج - البلاغ الثالث إلى رئيس الحكومة الإيطالية:

(تفتخر الأمة الطرابلسية بتتويج استقلالها بإعلان الحكم الجمهوري وانتخاب نواب عنها من كافة أنحاء القطر لمجلسي الحكومة والشورى ولا هدف لها إلا ضمان وحدتها وحريتها داخل حدودها السياسية المعروفة، ولا تقصد إلا أن يعيش عيشة هنيئة مسالمة لجميع الأمم التي لا تحاول غصب حقوقها لذلك فالحكومة الجمهورية الطرابلسية تدعو الحكومة الإيطالية إلى الاعتراف بها، وسد كل باب يضطر الحكومة الطرابلسية إلى مداومة الحرب إلى أن تحقق أملها المشروع)[2].

13 صفر سنة1337هـ

ملحق:

إذا قبلت المواد الآتية ووضعت موضع الإجراء فالحكومة الجمهورية الطرابلسية مستعدة للبحث مع الحكومة الإيطالية في عقد صلح طبقاً للقواعد الآتية:

1 - في حالة دوام المذاكرة يجب على كل من الطرفين المحافظة على مواقعه بصورة هدنة.

2 - لا تقرب السفن الحربية السواحل غير المحتلة بالعساكر الإيطالية.

3 - لا تتجاوز الطائرات حدود الاستحكامات.

4 - لا تقع مخابرة خصوصية مع أي أحد كان لا من جهة المناطق الحربية ولا من غيرها.

5 - يقطع كل ما فيه وسيلة للاختلاط بالأهالي من طرف الحكومة الإيطالية كأخذ وإعطاء البضاعة وتوزيع الإعلانات على أي صورة وبأي طريقة كانت.

(1 - 2) انظر: جهاد الأبطال، ص(228).

6 - المخابرات الرسمية والدخول والخروج لا يكون إلا من الموقع الذي يصير تعيينه في منطقة الخمس من طرف الحكومة الطرابلسية.

7 - الحكومة الجمهورية الطرابلسية مستقلة في شؤونها وحركاتها تمام الاستقلال، وغير مقيدة بأي شرط أو قيد تضعه حكومة أخرى أو تتعهد به لحكومة إيطاليا في طرابلس.

8 - ضباط الترك والألمان الموجودون في داخل طرابلس هم بمنزلة ضيوف عند الحكومة الطرابلسية، ولا تسمح بسفرهم إلا بصورة تكفل منفعة وشرف الأمة الطرابلسية وحكومتها الجمهورية.

9 - بما أن الأمة الطرابلسية لها الحق في إظهار حقوقها للعالم الإنساني وبالخصوص الحكومات الموجودة قناصلها في مدينة طرابلس مثل إنكلترا، وفرنسا، وأمريكا فعلى الحكومة الإيطالية قبول وتوصيل ما يرسل من الحكومة الطرابلسية إليها بدون اطلاع عليه، وأخذ سندات من القناصل المذكورين، وإرسالها إلى الحكومة الطرابلسية حتى لا تضطر إلى اتخاذ طريقة أخرى لمواصلة مخابراتها المذكورة.

10 - المخابرة مع الحكومة الإيطالية لا تجوز إلا تحريراً ولا يعتبر أي كلام شفهي[1].

13 صفر سنة 1337هـ

الإمضاءات

د - البلاغ الرابع: إلى الرئيس ولسن:

(نتشرف بأن نعرض على فخامتكم أن الأمة الطرابلسية قد توجت استقلالها بإعلانها حكومة وجمهورية. وفي 16 نوفمبر 1918م تم انتخاب مجلس شوراها، ومجلس جمهوريتها.

إن قواعدكم المشهورة بالنسبة لمقدرات جميع الأمم سواء كانت في أوروبا أو خارجها قد شجعتنا على أن نضع آمالنا في مقاصدكم العظيمة ونواياكم العالمية الإنسانية.

إنه ليس هناك حد للحقوق والواجبات البشرية لذلك فإننا متأكدون من أنه لا يمكنكم أن تنظروا بعدم الاكتراث إلى استعباد أمة صغيرة بقوة السلاح مثل أمة طرابلس وهي تقاتل لثامن سنة ضد الغاصب المعتدي بكل متانة وهي متأكدة من أن بسالة أبنائها قادرة على أن ترد قوات المعتدين عليها في كل زمان.

وإننا نؤمل أن عواطفكم السامية نحو الحكومات والأمم الصغيرة الحية ستحثكم على أن تمنعوا تكرار سفك الدماء بيننا وبين الطليان بتكليفهم بالاعتراف بحكومتنا.

---

(1) انظر: جهاد الأبطال، ص(228، 229).

وفي الختام نرجو قبول احترامنا ووضع المسألة الطرابلسية على بساط مذكرات الصلح العمومي).

هـ - البلاغ الخامس: إلى رئيس الوزراء الإنجليزي:

نتشرف بأن نحيط فخامتكم علماً بأن الأمة الطرابلسية قد توجت استقلالها بإعلانها الحكومة الجمهورية. وفي 16 نوفمبر سنة 1918م أعلنت نتيجة انتخابات مجلسي شوراها ومجلس جمهوريتها.

(ليس بين الأمم من هو جدير بحريته واستقلاله أكثر من الأمة الطرابلسية التي تقاتل إلى الآن ثمان سنوات ضد غاصب أرضها وحريتها، وإننا لا شك في أن إحساساتكم العالية نحو حرية الأمم والحكومات الصغيرة، كما أن غيرتكم على حماية العرب تجبركم على العطف على جمهوريتنا الجديدة الحرة. وإننا نؤكد لكم أيضاً أن قومنا وضعوا جلَّ آمالهم في إنكلترا حامية حقوق الأمم الصغيرة، فرجاؤنا أن تتفضلوا بوضع المسألة الطرابلسية على بساط مذكرات الصلح العمومية حتى تنال جمهوريتنا ما يضمن لها مستقبلها. والمرجو قبول عظيم احترامنا)[1].

و - البلاغ السادس: إلى رئيس الجمهورية الفرنسية:

(نتشرف بأن نحيط فخامتكم علماً بأن الأمة الطرابلسية قد توجت استقلالها بإعلان الحكم الجمهوري. وفي 16 نوفمبر سنة 1918م أعلنت نتيجة انتخاب مجلسي الجمهورية والشورى.

إن ما قامت به فرنسا الحرة من نشر إعلان الحرية في العالم وتكبدها كل الصعوبات في سبيل حمايتها لا يجهله أحد، وإنه لمكتوب على صفحات القلوب بمداد الحياة تتغذى به أرواح الأحرار في كل الأقطار لا ينسخه توالي الدهور ولا تمحوه زلازل الحروب.

إن ما قام في هذا العصر بطلب حريته سواء كان بسيفه أو قلمه فإنما هو مستمد من منبع الحرية الزلال، ومقتبس من سناها الساطع، ومغترف من بحرها الطافي، ومستخرج من معدنها الصافي (قاعدة فرنسا الحرة) فلا عجب إذا قامت الآن فرنسا لحماية الأمم الصغيرة، كأمة طرابلس الغرب التي ما برحت تريق دماء أبنائها منذ سبع سنين وزيادة في سبيل نيل حريتها واستقلالها ورد جيوش إيطاليا الغاصبة لأرضها المعتدية على شرفها.

إن الأمة الطرابلسية التي لا تجهل تاريخ فخرها القديم لم ترض أن تساق الآن بعصا الذل

(1) انظر: جهاد الأبطال، ص(230).

والهوان، وأن تُستعبَد في زمن مادت فيه الأرض شرقاً وغرباً وجنوباً وشمالاً بالحروب الهائلة لأجل تحرير بني الإنسان.

إن كل من يتتبع التاريخ بإنصاف يجد أن الأمة الطرابلسية لم تملكها دولة من الدول، كما تملك البلاد ملكاً مطلقاً، بل لم تزل منذ خلقت أو عرفت بين الأمم في مناضلة كل من يقصد استعبادها سواء كان من الدول الإسلامية أو المسيحية وكانت ولا تزال تفضل الجلاء وسكنى القفار على تحمل الضيم والاحتقار.

وها هي أطلال بلادهم الخالية بادية، وأنسابها المنتشرة شرقاً وغرباً شاهدة؛ فعسى الأمة الإيطالية وراء استعبادها الآن هو ضرب من طلب المستحيل، ولو راجعت تاريخ أجدادها، وأجدادها القدماء لرأت فيه ما يصدها الآن عن سفك الدماء.

لذلك تؤمل حكومة طرابلس الجديدة من جارتها الجمهورية الفرنسية أن تنظر إلى المسألة الطرابلسية بنظرة الاهتمام والاعتبار، وأن تعني بوضعها على بساط مذكرات الصلح العمومي، وأن تقنع حليفة ألمانيا القديمة وحليفتها هي الآن حكومة إيطاليا بالاعتراف بحقنا المشروع، حتى يقف تيار إراقة الدماء بين الأمتين، وتستريح البلاد والعباد، وتنال البلاد الطرابلسية نصيبها من هذه الراحة أيضاً فإن منفعة البلدين ومضرتهما واحدة)[1].

وقد أرسلت هذه البلاغات إلى الحكومات الموجهة إليها ممضاة كلها بإمضاءات أعضاء الجمهورية. وعين موظفو الإدارة في جميع أنحاء القطر، وانصرف الأعضاء والموظفون كل إلى عمله[2].

وهذه البلاغات تدل على اهتمام زعامة الجمهورية بالدول الكبرى، وحرصها على استمالتها والوقوف معها ومحاولة انتزاع الاعتراف بها، ولكن يبدو أن تلك البلاغات لم تجد تجاوباً من أمريكا وفرنسا وبريطانيا وذهبت في أدراج الرياح واستنكرت إيطاليا إعلان الجمهورية الطرابلسية، وعندما تلقى الإيطاليون بلاغ الجمهورية، أعلنوا فوراً أن دولتهم ترفض بكل تصميم الاعتراف بقيام واستقلال الجمهورية الطرابلسية، ولا تسلم لها بشيء مما جاء في البلاغ الموجه إليها والمواد الملحقة به، بل ليس لها من جواب على ذلك سوى استئناف الحرب الضارية معها إلى أن تخضع البلاد لحكمها بالقوة[3].

ومارست إيطاليا القوة ضد الطرابلسيين، ولكن بدون جدوى، واضطرت لدخول

(1) انظر: جهاد الأبطال، ص(232).
(2) المصدر السابق نفسه.
(3) انظر: رمضان السويحلي، ص(202).

مفاوضات تمّ تتويجها بانعقاد صلح «سواني بنيادم» وعقد ذلك الصلح في ليلة 17 إبريل 1919م في قرية «سواني بنيادم»، غرب مدينة طرابلس نحو 12 كم، واعتبر الطرابلسيون ذلك الصلح انتصاراً سياسيًا وحربيًا على خصمهم المتعجرف العنيد، وأصدرت إيطاليا القانون الأساسي، الذي جعل الفرد الطرابلسي، في مصاف الفرد الإيطالي في الحقوق السياسية والاجتماعية[1].

وعلق غرسياني على فوز العرب بهذا القانون فقال: (تلاشى به كل أمل لسيادتنا الفعلية على طرابلس، وأصبح السبيل ممهداً للطمات شديدة نتلقاها.. وقد كان من جانبنا تسليماً حقيقًا، وهذا الدستور يمنح عرب طرابلس تفوقاً وامتيازات مدنية وسياسية واسعة، دون أن يتحملوا - كما هو الحال في البلاد المتمدنة - أعباء واجبات ثقيلة، في مقابل ممارسة الحرية بمفهومها الحديث)[2].

خامساً - القواعد الأساسية للقانون:

والقانون الأساسي أو الدستور، اشتمل على أربعين فصلاً ولكن قواعده الأساسية ارتكزت في 16 مادة منه ونصها حرفيًا كما يأتي:

1 - تسمى الحكومة (حكومة طرابلس الغرب).

2 - يدير أمور قطر طرابلس مجلس حكومة، مؤلف من ثمانية أعضاء وطنيين ينتخبهم مجلس النواب الطرابلسي من بين أعضائه، ومن عضوين إيطاليين ينتخبهم النائب العام.

3 - يرأس هذا المجلس حاكم عام بيده السلطات الملكية والعسكرية، معين من جانب ملك إيطاليا (لم يحدد القانون الحاكم فقد يكون عربيًا وقد يكون إيطاليًا).

4 - يسن قوانين البلاد مجلس ينتخبه الأهالي، يتمتع بما لمجالس الدول الأخرى المتمدنة من سلطات وحقوق، وتكون مدته أربع سنوات، كلما جدد انتخابه، جدد مجلس الحكومة من بين أعضائه.

5 - لا تنفق ضرائب البلاد إلا فيها، حسبما يقرره مجلس نوابها في وصفها وتوزيعها وجبايتها.

6 - لا يطبق من القوانين الإيطالية في طرابلس إلا ما يقبله مجلس النواب الطرابلسي. ويوافق عليه لمصلحة البلاد.

7 - ينظم من أبناء البلاد جند وطني بالتطوع حسبما تقتضيه الحاجة وقائده هو الحاكم العام.

8 - للوطنيين حق التوظف في الوظائف ملكية وعسكرية وقضائية وصحية وغيرها بالامتحان.

---

(1) انظر: رمضان السويحلي، ص(202).

(2) انظر: نحو فزان، ص(26).

9 - التعليم الأهلي حر تحت إشراف الحكومة.

10 - اللغة العربية رسمية كاللغة الإيطالية.

11 - ينتخب الأهالي رؤساء البلديات في العاصمة والملحقات.

12 - يؤلف مجلس شرعي تستأنف إليه الأحكام الشرعية، وهو يعين القضاة.

13 - للطرابلسيين الحائزين على شهادات عالية، الحق في مزاولة المهن الحرة كالطب والمحاماة وغيرها في إيطاليا كما هو في طرابلس.

14 - الطرابلسي والإيطالي متساويان في الحقوق.

15 - الأوقاف تدار بمعرفة هيئة إسلامية.

16 - تراعي حرية الدين والتقاليد الوطنية كما في السابق.

وختمت مواد الدستور أو القانون الأساسي البالغ نيفاً وأربعين فصلاً بتوقيعات الآتي أسماؤهم:

عن الطرابلسيين: سليمان الباروني - أحمد المريض - رمضان الشتيوي - أحمد الصويعي نيابة عن عبد النبي بالخير.

وعن الطليان: الجنرال ماجور تارديتي، رئيس الدائرة السياسية، الجنرال (باسكانو) رئيس هيئة أركان حرب الجيش الإيطالي[1].

كانت إيطاليا تريد تخدير الرأي العام في إيطاليا الذي سئم من الحروب وويلاتها وأصبح الشعب بعد خروجه من الحرب العالمية الأولى محطم القوى، مهيض الجناح، لما تكبده من خسائر فادحة في إمكاناته الحربية، والعسكرية، والاقتصادية، مما جعل الرأي العام ينادي بنبذ الحروب، والاستعمار، وتزعم الحزب الاشتراكي الإيطالي هذه الدعوة، وعارض الحكومة في البرلمان.

وكانت الحكومة الإيطالية موطدة العزم سيراً على نقض العمل بالقانون الأساسي، ببث الدسائس والفتن بين الزعماء في الظروف المناسبة لذلك، ثم إخضاع البلاد لحكمها والقضاء على الجمهورية[2].

كان مما جاء في القانون الأساسي الاعتراف بحكومة وطنية مقرها مدينة طرابلس وقد شكلت من ثمانية أعضاء وصدر أمر من الوالي الإيطالي بتعيينهم، وهذا نصه:

(1) انظر: رمضان السويحلي، ص(209).

(2) انظر: رمضان السويحلي، ص(210).

(إن والي طرابلس بعد اطلاعه على فصل 23، 24 من قانون أساسي القطر الطرابلسي الصادر بتاريخ أول جونيو سنة1919 عدد 931. وإنما أنه في التحرير المؤرخ 3 سبتمبر الجاري المتقدم من أحمد بك المريض إلى الحكومة قد صار عرض الثمانية الوطنيين المنتخبين أعضاء في مجلس الحكومة. وأن هؤلاء الثمانية قد صار تقديمهم علناً بمراسم احتفالية إلى الوالي من طرف رمضان بك شتيوي الذي كان برفقته جمع كثير من رؤساء وأعيان القطر الطرابلسي. وحيث إنه من التحرير والمبحوث ومن الاحتفال الواقع تحقق أن العرض المذكور حصل باتفاق من رؤساء جهات طرابلس المختلفة يأمر بما يأتي:

إن الذوات الآتي ذكرهم قد صار تعيينهم أعضاء لمجلس حكومة القطر الطرابلسي:

عمر بك أبو دبوس. أحمد بك شتيوي.

علي بك الشنطة. أحمد بك الفسّاطوي.

محمد الصويعي بك. الحاج محمد فكيني بك.

محمد بك ابن الفقيه حسن.

وسيصير تعيين مخصصاتهم بأمر آخر[1].

حرر بطرابلس في 4 ديسمبر سنة 1919م.

صورة مطابقة للأصل الوالي

صار الاطلاع عليه كاتب الوالي الوالي

الوالي طابع الحكومة الإمضاء: متير نيجر

طابع الحكومة

واجتمع مجلس الحكومة في مدينة طرابلس وصارت مراكز القطر كلها مربوطة به، وحاولت هيئة الحكومة أن تباشر أعمالها في دائرة سلطاتها. ولكن الطليان سرعان ما شرعوا في الدسائس، وظهرت بوادر تشير إلى عزمهم على عدم الوفاء للطرابلسيين بالحقوق التي اعترفت لهم بها في القانون الأساسي، ودليل ذلك:

1 - أنه على الرغم من مطالبة الزعماء لهم بأن يخصصوا مكاناً للمجلس النيابي، وآخر لمحل الحكومة الوطنية، فإنهم صاروا يسوفون لاستجابته بأقوال وأعذار كاذبة.

2 - بينما أصر الأعضاء العرب في مقابلة الوالي، بأن تكون أصوات نوابهم في المجلس النيابي، قرارية حسب المادة (15) من القانون الأساسي، إذا الوالي يرفض التسليم لهم بهذا

(1) انظر: جهاد الأبطال، ص(264).

الرأي، ويعتبر أصواتهم فيه استشارية، ومعنى هذا أنه غير ملزم بتنفيذها، ولما استقال أربعة أعضاء من الحكومة الوطنية وهم: (مختار كعبار - أحمد الشتيوي - عمر أبو دبوس - محمد الفقيه حسن)، احتجاجاً على اعتبار أصوات النواب استشارية لا قرارية، وجد الطليان استقالتهم فرصة ذهبية، لإلغاء عضوية الأربعة الآخرين رغم رضاء هؤلاء بأن تكون أصواتهم استشارية.

3 - لما رأوا الجيش الوطني قد تمركز مع رمضان في سواني المشاشطة لكي يتخلصوا من مقاومته لهم في المستقبل، بذلوا كل مساعيهم وجهودهم بواسطة عملائهم، لإغرائه بالانضمام إلى الجيش الإيطالي، ونزوله معه بثكناته في المدينة، بزعم أن القانون الأساسي وحد بين الطرفين العربي والإيطالي في كل الأمور[1].

سادساً - حزب الاصطلاح وجريدة اللواء:

في 30 سبتمبر سنة 1919م أعلن الطرابلسيون رسميًا عن تأسيس حزب الإصلاح لأجل الدفاع عن مكاسب البلاد، وإيقاظ الوعي الجماهيري السياسي، وأسندوا رياسته إلى أحمد بك المريض، ورياسة شرفه إلى رمضان بك، وكان من أعضاء هذا الحزب النشيطين عبد الرحمٰن عزام، وخالد القرقني، وعثمان الغرياني مدير جريدة (اللواء الطرابلسي) وكانت أهم مبادىء الحزب:

1 - المحافظة على حقوق الطرابلسيين الواردة في القانون الأساسي كاملة.

2 - التعجيل بتنفيذ القانون الأساسي، خصوصاً ما يتعلق بالإصلاح، وما ينص على تدريب الطرابلسيين على حكم أنفسهم حتى يصلوا إلى حريتهم في أقرب وقت.

3 - تحقيق التضامن بين العرب والإيطاليين على أساس المساواة التامة واتحاد المصالح.

4 - نشر التعليم بكل الوسائل، مع المحافظة على العادات الإسلامية لتدعيم الأخلاق العربية.

5 - بذل العناية لإصلاح الحالة الاقتصادية وتوزيع الثروة الوطنية على أساس عادل.

وأنشؤوا جريدة اللواء الطرابلسي لتكون لسان حاله. وكان الحزب يستمد قوته من الشعب، واستندت الحكومة الوطنية على الحزب في تأييدها وإقناع الطليان بمطالبها، وأبدى الطليان مراوغة في انتخاب مجلس النواب الذي ينص عليه القانون الأساسي، فكان حزب الإصلاح الوطني يطالب بتنفيذه، وكانت جريدة اللواء الطرابلسي تشير إلى هذا المعنى في جرأة وشجاعة فائقة، فكانت الحكومة الوطنية، والحزب الوطني والجيش الوطني يؤيد بعضها بعضاً في المطالبة بحقوق الأمة وإلزام الطليان بتنفيذ القانون الأساسي، ورأى الطليان خطورة

(1) انظر: رمضان السويحلي، ص(219).

الموقف، فعملوا على إفساد هذا الصلح[1]، وشرع الوالي الإيطالي وأعوانه يبذرون بذور الشقاق بين الزعماء ويديرون حملة عدائية ضد القادة ويحركون كوامن الحقد والعداء[2].

يقول الأستاذ التليسي عن تلك الفترة: (ففي مجال العمل السياسي عملت إيطاليا على إثارة الفتنة والانشقاق والانقسام بين صفوف الزعماء، وسعت إلى استمالة بعض الفئات وتأليبها على الفئات الأخرى، وكان أهم ما توخته في هذه الفترة العمل على إحداث انقسام بين مصراته وورفلة، وبين ترهونة ومصراته، ثم بين زعماء الجبل الغربي، ولا مناص من الاعتراف بأن السياسة الإيطالية التي فشلت عسكريًا في هذه المرحلة التي أعقبت القرضابية قد نجحت نجاحاً كبيراً في إحداث الصدع بين الصفوف، بحيث لم تستأنف العمليات في عهد (فولبي) إلا بعد أن أوجدت من ذلك الانقسام قاعدة كبيرة تعتمد عليها عملياتها[3].

لقد انتهز الإيطاليون فرصة المهادنة ليلقوا بذور الفتنة بين العرب والبربر من جهة، وبين البدو والحضر من جهة أخرى، وبين سكان البلدان المتجاورة أيضاً، واشتغل بعض الزعماء المخلصين بإخماد نار الفتن ومحاولة رتق الفتوق في كل جهة، ولكن الخروق اتسعت على الراقع، وكلما حاول دعاة الإصلاح إطفاء نار الفتنة من جهة أوقد الإيطاليون ناراً أخرى من جهة أخرى، ونفخوا في جمرها من جديد[4].

وكانت من أكبر الفتن الحرب الطاحنة بين الزنتان والبربر فقدت بها طرابلس من أبنائها ما لا يعلم عدده إلا الله، وقعت الحرب الأولى بينهم سنة 1916م وخلفت من الضغائن بين الفريقين ما كان سبباً من أكبر الأسباب في الحرب الثانية التي دارت رحاها في سنتي 1920م، 1921م[5].

استغل الإيطاليون ذلك الصراع وتلك الفتن وتحركت جيوشهم للقضاء على الطرابلسيين، فاحتلوا يفرن في 31 أكتوبر سنة 1922م وكان معهم من الليبيين العملاء الذين انضموا إلى الجيش الإيطالي عدد كبير، وفي 17 نوفمبر 1922م احتلت غريان وبدأت المدن تتساقط أمام الجيوش الإيطالية، وانتهى الصراع بين مصراته وورفلة بمقتل رمضان السويحلي في عام 1920م. لقد كانت فترة ما بعد صلح بنيادم 1919م من أتعس الفترات التي مر بها التاريخ الليبي المعاصر، فترة سواد يتحاشى المؤرخ الحديث عنها.

لم تستطع الحكومة الوطنية التي تكونت بعد الصلح أن تصنع شيئاً، وكل ما تقرره لا

---

(1) انظر: جهاد الأبطال، ص(226، 267، 268).
(2) انظر: السنوسية دين ودولة، ص(252).
(3) انظر: معجم المعارك، ص(58، 59).
(4) انظر: عبد النبي بالخير، داهية السياسة وفارس الجهاد، ص(112، 113).
(5) انظر: جهاد الأبطال، ص(285).

ينفذ؛ لأن الزعامات كانت تتناحر داخلها، وذلك لا يستغرب من حكومة في جمهورية لها أربعة رؤساء.

وهكذا ولدت الجمهورية وفي جسمها جراثيم هلاكها، إذ أن جمهورية يحكمها أربعة، لا بد أن تغرق سفينتها بمجرد إقلاعها من الشاطىء، فتعدد الربانية مدعاة لإغراق السفينة[1].

وقد صور الأستاذ خليفة التليسي تلك الفترة المظلمة فقال: (يلاحظ أن هيئة الإصلاح المركزية لم تكن حكومة بالمعنى المفهوم للحكومة، وأن كثيراً من المناطق قد ظلت غير خاضعة لحكمها ونفوذها، كما أن بعض الزعامات قد ظلت محافظة على موقفها الفردي، وكانت تستقل في كثير من الحالات بتقدير الوضع السياسي على أساس جهوي، وبما تقتضيه مصلحة منطقتها أو مقاطعتها، وأحياناً قبيلتها وعشيرتها، مما انعدم معه عنصر الوحدة الوطنية الملزمة بالموقف الموحد، خاصة في هذا الظرف العسير، بحيث يعد الخروج عليه أو التخاذل عنه خيانة تحسب على الخارج أو المتخاذل، وكانت هذه هي الثغرات التي نفذ منها الإيطاليون واستطاعوا استغلالها أحسن استغلال، وقد فطن الوطنيون إلى الخطر الكامن وراء انعدام توحد القيادة، ولكن ذلك كان بعد فوات الأوان، وقد نتج عن ذلك تعدد في المواقف واختلاف في وجهات النظر، وترك الأمر للاجتهاد الخاص يحدد الموقف ويرسم الطريق، فرأينا بعض الزعماء يعارضون - عن اجتهاد خاص - المقاومة المسلحة لإيطاليا عقب نزولها بقصر أحمد، ورأينا آخرين يقفون على الحياد، كأن الأمر لا يتصل بهم من قريب أو بعيد، ورأينا بعضهم يتشبث بأن يكون صاحب الكلمة النهائية في إبرام الهدنة، نظراً لأن الاعتداء واقع على أرضه (بالمعنى الجهوي)، وهكذا تحددت مواقف الزعماء في تاريخنا في كثير من الحالات على أساس جهوي، وكان لكل جهة صاحب يتولى أمرها ويقرر مصيرها ويحدد موقفها، وانعدام القاعدة السياسية قد عرض مواقف الزعماء وشخصياتهم لكثير من الخلخلة والاهتزازات)[2].

سابعاً - مؤتمر غريان:

بعد التطورات الخطيرة والانشقاقات العظيمة، التي وقعت بين الزعماء، رأى عقلاء طرابلس الاجتماع في مؤتمر عام ليتدارسوا الأوضاع الراهنة، ويتخذوا حيالها موقفاً مشتركاً.

اجتمع المؤتمر في شهر ربيع الأول 1339هـ، نوفمبر سنة 1920م بعد أن اختار كل بلد من يمثله ما عدا بلاد البربر وأسفرت النتيجة عن انتخاب:

أحمد بك المريض رئيساً

(1) انظر: عبد النبي بالخير، ص(103).

(2) انظر: عبد النبي بالخير، ص(121).

الأستاذ عبد الرحمٰن بك عزام	مستشاراً
محمد بك فرحان	عضواً
الصادق بك الحاج	عضواً
عمر أبو دبوس	عضواً
صالح بن سلطان	عضواً
التهامي قليصة	عضواً
الشيخ أحمد الرحيبي	عضواً
العيساوي بو خنجر	عضواً
محمد التايب	عضواً
عثمان القيزاني	عضواً
علي بن تنتوش	عضواً
مختار كعبار	عضواً
عبد الرحمٰن زبيدة	عضواً
الحاج محمد بن عمر	عضواً
عبد السلام الجدايمي	عضواً
نوري السعداوي	عضواً
بشير السعداوي	عضواً
حسين بن جابر	عضواً
سالم البحباح	عضواً
الصويعي الخيتوني	عضواً

وقد اختار المؤتمرون أحمد بك رئيساً للمؤتمر وكانت الظروف إذا ذاك تتطلب ذلك، فرمضان السويحلي قتل، وسليمان الباروني امتنع عن الحضور؛ لأنه كان متأثراً بالحرب التي وقعت بين الزنتان والبربر، وأرسل إليه أحمد بك المريض بعد انتخابه رئيساً للمؤتمر بأنه مستعد للتنازل له عن الرياسة فأبى وحاول المؤتمر إقناعه فامتنع، واستمر المؤتمر في أعماله الوطنية، وامتنع عبد النبي بالخير عن الحضور بسبب مقتله لرمضان السويحلي، ومثل أرفلة عبد الرحمٰن زبيدة ومحمد العيساوي[1] وأصدر المؤتمر بعد انتهاء جلساته قراراً هذا نصه: (إن الحالة التي

(1) انظر: جهاد الأبطال، ص(299، 300).

oberkandl.com

آلت إليها البلاد لا يمكن تحسينها إلا بإقامة حكومة قادرة ومؤسسة على ما يحقق الشرع الإسلامي بزعامة مسلم ينتخب من الأمة ولا يعزل إلا بحجة شرعية وإقرار مجلس النواب، وتكون له السلطة الدينية والمدنية والعسكرية، بأكملها بموجب دستور تقره الأمة بواسطة نوابها، وأن يشمل حكمه جميع البلاد بحدودها المعروفة)[1].

وانفض المؤتمر، وأبلغ قراراته إلى الحاكم الإيطالي في طرابلس وقرر إرسال وفد إلى روما ليطالب بتنفيذ قراراته.

وكان الوفد يتكون من: محمد بك فرحات الزاوي رئيساً، ومحمد نوري السعداوي، والصادق بن الحاج، وخالد القرفني، وعبد السلام البويصري.

واستطاع هذا الوفد أن يتصل برؤساء الأحزاب في إيطاليا ومحرري الجرائد، وتمكن من إعلان قضيته في بعض الجرائد وامتنعت الحكومة وأصحاب القرار عن الاجتماع بهم، وقام والي طرابلس بإرسال وفد ليبي لوفد غريان، وأسفرت نتيجة الوفد الوطني عن الرجوع بخفيً حنين، وتأزم الموقف بعد رجوع الوفد، وقام الطليان بنشاط عسكري، لمقاومة الروح الوطنية، واعتقلوا أناساً من حزب الإصلاح الوطني[2].

كانت الفتنة بين طرابلس وبرقة قد اشتدت مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، وحصل فتور بين البرقاويين والطرابلسيين استمر لمدة خمس سنوات، وترتب على ذلك تعدٍّ على الأموال والأشخاص[3].

وكان عقلاء طرابلس وبرقة لا ترضيهم تلك الحالة المزرية التي لا يرضى عنها عقل، ولا شرع ولا عرف، وبادر السيد أحمد المريض بإرسال رسالة لأخيه الأمير محمد إدريس السنوسي، وكانت مليئة بالمعاني الرفيعة والعبارات السامية، ورد على تلك الرسالة الأمير محمد إدريس وترتب بعد ذلك اجتماع سرت العظيم[4].

ثامناً - اجتماع سرت:

اجتمع الوفدان الطرابلسي والبرقاوي في سرت، وكان يمثل الوفد الطرابلسي كل من أحمد بك السويحلي، وعبد الرحمٰن بك عزام، وعمر بو دبوس، ومحمد نوري السعداوي، والشتيوي بن سالم، والصويعي الخيتوني، والحاج صالح بن سلطان، ويمثل برقة كل من:

(1) انظر: جهاد الأبطال، ص(301).
(2) المصدر السابق نفسه، ص(303).
(3) المصدر السابق نفسه، ص(304).
(4) انظر: السنوسية دين ودولة، ص(256).

الشيخ صالح الأطيوشي، والشيخ نصر الأعمى، والشيخ خالد القيصة، والشيخ صالح السنوسي بن عبد الهادي البرّاني، وشرع المجتمعون في استعراض الحال التي وصلت إليها البلاد، ومعالجة أسباب الخلاف وخرجوا بهذه القرارات التي اتفق عليها ممثلو طرابلس وبرقة.

(الحمد لله المبدىء المعيد، الفعال لما يريد، ألف بين قلوب المسلمين وجعهلم خير أمة للعالمين، والصلاة والسلام على رسول الهدي والرحمة الذي جاء يدعونا إلى العزة والإباء، ويعلمنا كيف نقاتل الأعداء وبعد: فقد اجتمعنا نحن الموقعين على هذه المعاهدة المفوضين من قبل طرابلس وبرقة، وقررنا بعد مداولة الفكر المواد الآتية المتضمنة اتفاق القطر الطرابلسي البرقاوي على الاتحاد والتعاون في السراء والضراء:

1 - يجب أن نوحد كلمتنا ضد عدونا الغاصب لبلادنا وضد المفسدين.

2 - يجب أن يكون عدونا واحداً وصديقنا واحداً.

3 - إن كافة ما وقع بين الطرفين من التجاوز لا يطالب به أحد الآخر إلى أن تستقر الحالة في الوطن، وتتعين وضعيّة البلاد العمومية. ومع ذلك يجب أن يسعى الطرفان في المسامحة بين العربان، ومن يتعدى بعد الآن فعلى الحكومة التابعة لها أن تعاقبه بما يستحق.

4 - كل من يخالف الجماعة ويدس الدسائس الأجنبية، على الحكومة المنسوب إليها إعدامه ومصادرة أمواله حسب الشريعة الإسلامية.

5 - يرى الطرفان أن مصلحة الوطن وضرورة الدفاع ضد العدو المشترك تقضي بتوحيد الزعامة على البلاد، ولذلك يجعلان غايتهما انتخاب أمير مسلم تكون له السلطة الدينية والمدنية داخل دستور ترضاه الأمة.

6 - يتخذ الطرفان الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الغاية المذكورة في المادة الخامسة، وأن تكون تولية الأمير بإرادة الأمة.

7 - متى تحقّقت الغاية المذكورة في المادة الخامسة يجب انتخاب مجلس تأسيسي من الفريقين لوضع القانون الأساسي والنظم اللازمة لإدارة البلاد، وقبل ذلك، وتمهيداً لهذه الأعمال، يجب على الفريقين أن يرسل كل منهما مندوباً للبلدين لأجل أن يشتركا في سياسة البلاد والتدابير المقتضاة للدفاع عن الوطن.

8 - يتعهد الطرفان بألا يعترفوا للعدو بسلطة، وأن يمنعوه من بسط نفوذه خارج الأماكن المتحصن بها الآن، وفي حالة وقوع حرب يتضافر الفريقان على حرب العدو، وألا يعقد صلحاً أو هدنة إلا بموافقة الفريقين.

9 - إذا خرج العدو من حصونه مهاجماً جهة من الجهات وجب على الجهة الأخرى أن

تمد المهاجَم بالمهمات الحربية والمال والرجال، وأن تنذر العدو بالكف عن التجاوز وإذا لم يكف تهاجمه هي بدورها.

10 - تجتمع هيئة منتخبة من أهالي طرابلس وبرقة مرتين في كل سنة في شهر المحرم ورجب للنظر في مصالح البلاد.

11 - يشترط أن توافق على هذه المعاهدة كل من حكومة برقة والهيئة المركزية في جهة طرابلس.

12 - مهمة الهيئة المذكورة تأييد العلائق الودية بين الطرفين وتأييد هذه الاتفاقية[1].

قصر سرت في يوم السبت 22 جماد الأولى سنة 1340هـ(21 يناير سنة 1922م).

كانت الحكومة الإيطالية تتابع الأخبار وما يدور بين برقة وطرابلس، وخافوا أن يترتب على اتفاق طرابلس وبرقة ما لا تحمد عقباه، فقرر وولبي احتلال مصراته قبل أن يصل الليبيون إلى نتيجة في مؤتمر سرت، واستطاع الطليان أن يحتلوا قصر حمد وبدأ الجهاد من جديد، وأراد الطليان أن يخدعوا المجاهدين ودعوا إلى عقد المفاوضات في فندق الشريف لكسب الوقت وإعداد العدة، وانتظار المدد من إيطاليا، واستمرت المفاوضات واتضح للمجاهدين أن الطليان عازمين على الحرب، وانقطعت المفاوضات في يوم 10 أبريل سنة 1922م واستعد كل من الطرفين لما تتمخض عنه الأيام المقبلة.

وكان من أقوى العوامل التي جعلت والي طرابلس وولبي يتشدد مع المجاهدين ويرفض مطالبهم ظهور الفاشستية في إيطاليا، وأصبحت وشيكة أن تستولي على مقدرات إيطاليا[2].

وكان من مبادئهم المنحرفة الوصول إلى أغراضهم بكل وسيلة ولا يجدون في نفوسهم غضاضة إذا كانت أعمالهم مخالفة للإنسانية أو للحقوق العامة متى كان فيها مصلحة لهم أو لبلادهم، ولا يستحون من أن يعلنوا صراحة بأنهم لا يعرفون الحرية، ولا يقدسون الحقوق العامة، ولا يحترمون العهود متى كان ذلك ضروريًا لمصلحة إيطاليا[3].

يقول شكيب أرسلان: (لموسوليني خطب كثيرة وكتابات بتوقيعه تؤخذ منها هذه المقاصد بدون إشكال، فلهذا لم تبق في إيطاليا لا حرية قول، ولا حرية كتابة، وكل شيء يصادم إرادة الفاشست فهو ممنوع)[4].

(1) انظر: جهاد الأبطال، ص(307).
(2) انظر: جهاد الأبطال، ص(308 إلى 316).
(3) المصدر السابق، ص(316).
(4) انظر: حاضر العالم الإسلامي.

بعد انقطاع مفاوضات فندق الشريف في 10 أبريل سنة 1922م استؤنفت الحرب من جديد، وأصبح الطليان يتوغلون في طرابلس، والمجاهدون يتراجعون أمام هجماتهم الشرسة.

فرأى الطرابلسيون إرسال وفد إلى الأمير محمد إدريس ليبايعوه بالإمارة تنفيذاً لما قررته هيئة الإصلاح المركزية في فندق الشريف، وكان ذلك الوفد يتألف من الشيخ محمد بن حسن، والشيخ محمود المسلاتي، والشيخ طاهر الزاوي، ووصل الوفد إجدابية في شوال عام1340هـ وقابل الأمير محمد إدريس، وأبلغه الوفد هدفه الذي جاء من أجله، فاعتذر عن الذهاب إلى طرابلس لشدة الحر وانحراف صحته، ووعد بالسفر عندما تتحسن صحته[1].

وحرصت إيطاليا أن تستشف ما وصل إليه زعماء برقة وطرابلس، فأرسلت أمندولا وزير المستعمرات الإيطالية للدخول في مباحثات مع الأمير إدريس واشترط الإيطاليون قبل الدخول في المباحثات أن يغادر بشير السعداوي ممثل الحكومة الوطنية الطرابلسية إجدابية وكان الأمير إدريس يأمل أن يصل إلى إيقاف الحرب بين إيطاليا والطرابلسيين ولذلك طلب من بشير السعداوي وزملائه أن يخرجوا إلى الطبيل[2].

وبعد ذلك حضر وزير المستعمرات الإيطالي إلى غوط الساس بالقرب من المرج، والتقى بالأمير محمد إدريس في 22 يونيه 1922م وعمل على إقناع أمندولا بضرورة تهدئة الأحوال في طرابلس، وبعد انتهاء المباحثات أرسل الأمير إدريس إلى بشير السعداوي وزملائه كلا من صالح الأطيوش، والفضيل المهشهش وأحد أبناء الكزة وسلم هؤلاء كتاباً لبشير السعداوي من سمو الأمير أخبره فيه بمقابلته مع وزير المستعمرات في غوط الساس، وبحث القضية الطرابلسية معه؛ وبأن المباحثات قد أسفرت عن إظهار إيطاليا استعدادها للصلح معها، وفضلاً عن ذلك فقد جاء الجماعة بكتاب آخر من الأمير موجهاً إلى رئيس هيئة الإصلاح المركزية بهذا المعنى. فبادر بشير السعداوي بأنه يعتزم العودة فوراً إلى طرابلس لإتمام البيعة ووعد بالعودة سريعاً إلى إجدابية يحمل معه البيعة[3].

وغادر بشير السعداوي برقة إلى طرابلس، وبمجرد وصوله إلى مصراته اجتمع بالزعماء الطرابلسيين ونادى بالبيعة لسمو الأمير محمد إدريس مستنداً في ذلك إلى أنه لا سبيل إلى الخلاص البتة إلا بالاتفاق والتعاون ضد العدو الإيطالي، وكتب بشير السعداوي نص البيعة بنفسه ثم ذهب بها من مصراته إلى مسلاته ثم إلى غريان، وهناك كانت هيئة الإصلاح المركزية

(1) انظر: جهاد الأبطال، ص(323).
(2) انظر: السنوسية دين ودولة، ص(258).
(3) انظر: المصدر السابق نفسه.

مجتمعة برئاسة أحمد المريض فقرأ عليهم البيعة ووافق هؤلاء عليها بالإجماع ودون مناقشة[1].

وما إن علم الطليان بتلك التطورات ومجيء الوفد الطرابلسي إلى إجدابية، حتى ثارت ثائرتهم، وأعلمت الحكومة الإيطالية الأمير محمد إدريس بأنها لن تتوانى عن مهاجمة إجدابية ذاتها، ولما أدرك الأمير إدريس خطورة الموقف بدأ يبذل قصارى جهده لإقناع الحكومة الإيطالية، بأن الطرابلسيين ما قصدوا بما فعلوه سوى حقن الدماء وفض خلافهم مع إخوانهم أهل برقة، وأن واجب الحكومة الإيطالية يحتم عليها أن توقف اعتداءاتها على الطرابلسيين فضلاً عن أن كان للأمير - على حسب اتفاق الرجمة - الحق في أن يعرض ما يراه في مصلحة البلاد على الحكومة الإيطالية، كما أن معاهدة الرجمة قد ألزمت الطليان كذلك بأن يضعوا موضع الاعتبار كل ما يبديه من آراء في ذلك[2].

تاسعاً - نص البيعة بالإمارة:

تقرر أن يذهب السيد بشير السعداوي بوصفه مندوباً من هيئة الإصلاح على رأس وفد لتسليم كتاب البيعة إلى الأمير محمد إدريس، وكان ضمن هذا الوفد كل من عبد الرحمٰن عزام، محمد الصادق بالحاج، نوري السعداوي، الشيخ محمد عبد الملك. ووقع على كتاب البيعة أحمد المريض رئيس هيئة الإصلاح المركزية وعبد الرحمٰن عزام مستشارها، ثم أعضاء الهيئة؛ محمد بن عمر، وبشير السعداوي، وحسين بن جابر، ومحمد فرحات، وعبد الرحمٰن زبيدة، ومحمد التائب، وسالم البحباح، وعثمان القيزاني، وعمر بو دبوس، ومحمد صادق بن الحاج، ومحمد مختار كعبار، ومحمد فكيني، والصويعي الخيتوني، كما وقع على البيعة من الأعيان محمد الديب ومحمد سوف، وعمر ضياء، وعلي أبو حبيل، وأحمد القاضي، ومحمد القرقني، وأحمد السني، والبغدادي بن معيوف، ومحمد الصغير، وهذا نص البيعة:

(سمو مولانا الأمير الجليل السيد محمد إدريس - حفظه الله ورعاه - إنه لا يخفى على سموه أن الخلاف ما يزال قائماً بينهم وبين الحكومة الإيطالية؛ وذلك لأن الحكومة الإيطالية وجهت عزمها إلى العبث بجميع حقوقنا شرعيها، وسياسيها، وإداريها، وجعلت من قوتها مبرراً للتصرف في مصيرنا وحقوقنا الطبيعية، ونحن خير أمة أخرجت للناس لا نتحمل ضيماً ولا نرضى أن تضمحل شريعتنا ولا أن يتطرق الخلل إلى ديننا القويم كائناً ما كان، الأمر الذي حملنا على ركوب الأخطار واقتحام الحروب المتوالية، معتمدين على قوة الحق إلى أن نظفر بتحقيق أمنيتنا القومية ألا وهي تأسيس حكومة دستورية يرأسها أمير مسلم جامع للسلطات الثلاثة:

(1) انظر: السنوسيّة دين ،دولة، ص(259).

(2) انظر: المصدر نفسه، ص(259، 260).

الدينية والسياسية والعسكرية، مع مجلس نيابي تنتخب الأمة أعضاءه، وبهذا يسلم وطننا ويتم أمر ديننا وتصلح أحكام قضايانا ونحفظ شرعنا، وعنعنة تاريخنا الباهر، وهذا لا ينافي ما تدعيه إيطاليا وما دأبت عليه من خطب رجالها من أنها لا تحتل ديارنا بنية الاستعمار، وإنما ساقتها دواعي السياسة الدولية في البحر المتوسط، ولو كانت صادقة في دعواها هذه لما عرضت بلادنا للخراب بتوالي الهجمات، واستعمال دهائها وقدرتها للتفريق والفوضى، وقد حاولت فصل الأمة بعضها عن بعض بطرق مختلفة وأبى الله إلا أن يجمع كلمة القطرين الشقيقين بأن يلتفا حول أمير واحد يرضيانه وحيث كان سموكم من أشرف عائلة وأكرم بيت مع ما تجتمع في ذاتكم الشريف من المزايا العالية، والأوصاف الجليلة فإن (هيئة الإصلاح المركزية) الحائزة للوكالة المطلقة من (مؤتمر غريان) الذي يمثل الأمة الطرابلسية، بانتخاب واقع منها قد وجدت في سموكم أميراً، حازماً قادراً على جمع الأمة للثقة العامة محبوباً، فهي لذلك تبايع سموكم أميراً للقطرين طرابلس وبرقة على أن تقودهما إلى ما يحقق أمانيهما الشريفة الإسلامية المنوه عنها. على أن مبايعتكم كانت مضمرة في كل نفس منذ وقع الاتحاد بين مندوبي القطرين في (سرت) وكان السبب في تأخير تحقيقها طوارىء الحرب التي طوحت بكل واحد من أعضاء الهيئة، ورجال القطر في منطقة شاسعة من المناطق الحربية. وبهذه البيعة إن شاء الله أصبح سموكم الأمير المحبوب للقطرين المباركين، ومتى سنحت الفرصة عند تشريفكم إيانا حسب رغبة الأمة تقام لكم مظاهر هذه البيعة في موكب لائق بسموكم. والله سبحانه وتعالى يمدكم بروح من عنده ويجعل البركة في البيت السنوسي المؤسس على التقوى والصلاح)[1].

وبادر الأمير محمد إدريس بمصافحة تلك اليد الممدودة وقبل البيعة دون تردد وأجاب على كتاب البيعة في 22 ربيع الأول 1341هـ(22 نوفمبر 1922م) فقال: (وبعد فقد تناولت بيد الشكر عريضتكم التي أظهرتم فيها رغبتكم الخالصة في تحقيق غايتكم التي أجمعتم عليها في مؤتمر غريان وجاهدتم لها جهاداً صادقاً بالأنفس والثمرات في شخصي فأخذتها داعياً الله أن يحقق آمال هذه الأمة ويكلل مساعيها كلها بالنجاح. ولما كان اتحاد الوطن وسلامته هما الغاية التي طالما سعيت إليها وجدت من واجبي أن أتلقى طلبكم بالقبول وأن أتحمل المسؤولية العظمى التي رأت الأمة تكليفي بها، فعلي أذن أن أعمل بجد معكم، ولكن لا تنسوا أنني بغير إقدامكم وجدكم لا قدرة لي على شيء. إني أعلم أن الحياة الخالدة هي للأمم لا للأفراد، وكذلك الأعمال العظيمة الباقية هي التي تنصرف إلى صالح الجميع، فلذلك أدعوه سبحانه وتعالى أن يهدينا إلى كل عمل ثمرته للأمة. إذ من حق كل شعب أن يسيطر على شؤونه، والناس منذ نشؤوا أحرار.

(1) انظر: السنوسية دين ودولة، ص(262).

وقد أظهر شعبنا في كل أدواره مقدار محبته للحرية فدفع مهوراً غالية، فلا يصح لأحد أن يطمع في استعباده والاستبداد بشؤونه.

لقد اشترطتم علي الشورى وهي أساس ديننا، وسأعمل على قاعدتها. هذا وقد رأيت أن أقر الأمور على ما هي عليه حتى تجتمع جمعية وطنية لوضع نظام البلاد، فلذلك أَكِلُ إلى الهيئة المركزية - لما أبدت من الحمية، والعدل، والدراية - أن تستمر على إدارة شؤون القطر الطرابلسي، ولي الثقة العظيمة في حكمة رئيسها البطل الحازم أحمد بك المريض ورفقائه والرؤساء الكرام الذين أيدوا مساعي الهيئة الملية أن يتحملوا مشاق المسؤولية بصبر لتثبيت دعائم البناء الوطني الذي شيدوه وأسأله تعالى أن يمد الجميع بعنايته ويثبت الأقدام ويقهر الأعداء ويمن بالنصر الموعود إنه على ما يشاء قدير)[1].

حاول مستشار الأمير محمد إدريس عمر منصور الكيخيا أن يوافق بين سياسة الأمير إدريس مع الطليان، وحرصه على وحدة الصف واجتماع الكلمة تحت زعامته، وانعقدت اجتماعات ومناقشات واستمر هذا الميدان مفتوحاً نحو أربعين يوماً ولم يهتد الباحثون إلى الحل المطلوب إلا بمغادرة الأمير محمد إدريس إجدابية إلى مصر في اليوم الثاني من جمادى الأولى سنة 1341هـ 21 ديسمبر سنة 1992م[2]، وكان ذلك السفر بسبب مرض ألمّ به ونصحه الأطباء بالذهاب إلى مصر للعلاج، وكان قبل سفره قد تعكرت وتغيرت العلاقات السنوسية مع إيطاليا، وحدثت بعض الاشتباكات بين الطليان والعربان بسبب حرص الطليان على نزع السلاح منهم، وتمّ اعتقال الشيخ العوامي ظلماً وزوراً، وكانت هناك محاولة أخرى للقبض على صفي الدين ولكنها باءت بالفشل بسبب الخبر الثمين الذي سربه عثمان العنيزي إلى صفي الدين محذراً إياه من غدر الطليان به.

إن الأمير محمد إدريس اتخذ قرار الهجرة إلى مصر بعد دراسة وافية للمرحلة التي مرت بها البلاد، وللتطورات السياسية والعسكرية التي حدثت على الساحة فالحل العسكري كان يعرف باستحالته منذ البداية وكان يعمل ما في وسعه لإقناع الآخرين بذلك للمحافظة على دماء المواطنين التي كانت تهدر بدون نتيجة مما كان سيسبب في إحباط الروح المعنوية وتمكين العدو، فقد كان يرى أن المقاومة الليبية المسلحة لن يمكنها بأي حال من الأحوال دحر القوات الإيطالية.

ثم إن المجهودات الدبلوماسية التي كان يقوم بها قد أعطت كل ما يمكنها إعطاؤه في تلك

(1) انظر: السنوسية دين ودولة، ص(262).
(2) انظر: جهاد الأبطال، ص(331).

المرحلة، فرحل عن البلاد ليحتفظ بحريته ويراقب الوضع الدولي ويتحين الفرص[1].

لقد تعرض الأمير إدريس للانتقاد بدعوى أنه ترك شعبه أثناء منعطف تاريخي هام في 1922م، لقد حاول الإيطاليون قتله بالسم[2]، وتنامت الخلافات والمشاكل بينه وبين الحكومة الإيطالية حتى لم يجد في مقدوره التغلب عليها، فمعاهدة الرجمة لا تعدو كونها محاولة عقيمة لإقامة نوع من الحكم الثنائي يشارك فيه الإيطاليون والسنوسيون معاً، ولم يقدر لها النجاح أبداً من الناحية العملية، ثم انقطع الرجاء في استمرارها نهائياً عقب استيلاء الفاشست على مقاليد السلطة في إيطاليا، ولم يعد من المصلحة البقاء في وجود نظام فاشي، فلو أن الأمير إدريس أصر على البقاء داخل ليبيا في ذلك الوقت لكانوا قبضوا عليه حتماً، وكانت أهميته القصوى بالنسبة لليبيين تكمن في سعة نفوذه وهيبته في العالم الإسلامي كزعيم للحركة السنوسية، وحنكته في أساليب التفاوض السياسي، وخبرته بالقضايا الدولية، وقد ظهر أثره في الحرب العالمية الثانية، واستفاد من الفرص التي أتيحت، وشكل الجيش السنوسي الذي خاض معارك ضارية ضد إيطاليا وألمانيا، وساعد ذلك الجيش الحلفاء مما اضطرهم بالاعتراف بالجهود التي بذلها الليبيون واستفاد الأمير محمد إدريس من تلك الأعمال الجليلة في مباحثاته ومفاوضته مع الإنجليز[3].

إن فترة المهجر التي عاشها الأمير محمد إدريس في مصر كانت من أصعب أيام حياته فقد قال عنها: (وكانت تلك الفترة تعيسة للغاية، فقدت أثناءها الكثيرين من أخلص أصدقائي وأنصاري الذين استشهدوا في معارك الجهاد ضد الإيطاليين، كما غمرني الحزن والأسى الشديد لمعاناة أهل برقة. وعقب احتلال الكفرة دمّر المسجد الذي كان يضم رفات والدي ونهبت وبعثرت محتويات المكتبة التي كان فيها الكثير من كتبنا ومخطوطاتنا. وما كان يشد من أزري عبر تلك الظروف العصيبة سوى ثقتي بالله وتعاطف أصدقائنا في العالم العربي)[4].

إن الأمير محمد إدريس قبل أن يغادر البلاد حاول تنظيم أمور المقاومة ضد الاحتلال الإيطالي، وبحث الأمر مع زعماء ورؤساء برقة من جانب، ومع بشير السعداوي والوفود الطرابلسية من جانب آخر.

واستقر رأي الأمير على أن يعهد بالأعمال السياسية والعسكرية في برقة إلى عمر المختار

---

(1) انظر: تعليق محمد عبد بن غلبون على كتاب الملك إدريس عاهل ليبيا حياته وعصره، ص(43).
(2) انظر: السنوسية دين ودولة، ص(262).
(3) انظر: الملك إدريس عاهل ليبيا، ص(44).
(4) المصدر السابق نفسه، ص(47).

نائباً عنه في تنظيم معسكرات المجاهدين وعهد بالمسائل الدينية، وما يتعلق بالسنوسية وشؤون الأسرة الكريمة إلى أخيه السيد محمد رضا، وكان السيد محمد الرضا في جالو نائباً عن سموه في إدارة شؤونها، وزود الأمير رجاله بالتعليمات اللازمة وأوصاهم باتخاذ الحيطة دائماً من غدر الطليان، واتفق مع الشيخ عمر المختار على بعض القادة ليكونوا رؤساء على معسكرات المجاهدين في برقة، ومن هؤلاء القادة السيد محمد الصديق بن محمد رضا وأخيه الحسن، وقجة عبد الله السوداني، والفضيل بو عمر، ويوسف بورحيل، وحسين الجويفي، وعبد الله سلوم على أن يتولى قيادة هذه الجيوش جميعاً الشيخ عمر المختار[1].

وبحث الأمير مع بشير السعداوي مسألة استمرار الجهاد في طرابلس ضد الطليان، وقبل ذلك تقدم بشير السعداوي بمشروع إنشاء هيئة مركزية في برقة من رؤساء القبائل تضطلع بأعباء الإدارة، واختار الأمير لرئاستها الشيخ مختار الغدامسي وهو من القضاة الشرعيين ومن أكابر علماء البلاد، وبعد مغادرة الأمير إجدابية عقدت الهيئة المركزية البرقاوية جلسات عدة للبحث في شؤون البلاد وتهيئة وسائل الجهاد ضد العدو الإيطالي النصراني الحاقد، وحضر بشير السعداوي جلسات الهيئة، وعرض على الحاضرين تشكيل جبهة متحدة من برقة وطرابلس لمتابعة ضد إيطاليا دون أي إبطاء، وبعد تبادل الرأي وافق الحاضرون على رأي السعداوي.

وتأهب السعداوي للسفر إلى طرابلس وكان معه صفي الدين السنوسي في 21 رجب 1341هـ (9مارس 1923م) وكان في رفقتهم مجموعة من خيار المجاهدين من أمثال أحمد باشا سيف النصر، وعمر سيف، يقول صفي الدين: (وعندما وصلنا إلى النوفلية وجدنا بها خالداً بك القرقني وعثمان بك الجيزاني فارتحلنا جميعاً إلى سرت وفي أثناء الطريق وصلنا خبر مشؤوم مفاده أن محمد سعدون السويحلي أخا رمضان السويحلي قد استشهد في القتال، وكان محمد سعدون من خيرة القواد الذين تولوا قيادة العمليات العسكرية في الحركة الأخيرة على أننا تابعنا السير بعد ذلك حتى بلغنا سرت، وهناك قابلنا أحمد بك المريض، ثم ذهبنا إلى وادي نفد بين مصراتة وورفلة، وفي ورفلة وجدنا معسكر المجاهدين العام)[2].

وقال: بذل بشير السعداوي جهوداً عظيمة لحشد جموع المجاهدين حول السيد صفي الدين وتحت زعامة السنوسية، وكان قائد معسكر المجاهدين الطرابلسيين في وادي نفد حوالي ثمانية شهور من شعبان 1341هـ إلى شهر جمادى الأولى من عام 1342 هـ(أبريل - ديسمبر 1923م).

وبعد فترة من الزمن بدأ زعماء المجاهدين في ترك معسكر نفد ولم يبق إلا أحمد

(1) انظر: السنوسية دين ودولة، ص(267).

(2) انظر: السنوسية دين ودولة، ص(268).

السويحلي وكانت القوات الإيطالية تتقدم وتحتل المدن في منطقة طرابلس، وقد ذكر الشيخ طاهر الزاوي كيف احتل الطليان منطقة طرابلس ومدنها بنوع من التفصيل[1]، واضطر صفي الدين أمام انحلال المقاومة، وضعف حركة الجهاد أن يذهب إلى جالو وبعث إلى الأمير محمد إدريس بمصر يخبره بكل ما وقع فأجابه الأمير بأن له أن يختار إما البقاء في جالو وإما الذهاب إلى جغبوب، وارتحل صفي الدين إلى الجغبوب في صفر 1243 هـ، سبتمبر 1923م.

وكان بشير السعداوي يواصل جهاده المرير بجمع كلمة المجاهدين، وعقد الاجتماعات لتحقيق هذه الغاية في القرضابية ثم في قصر بوهادي واستطاع أن يؤسس مركزاً للجهاد في المكان الأخير، وتسلم القيادة في سرت، وجمع شتات المنهزمين اللاجئين إلى سرت، وكانوا حوالي خمسين أو ستين ألفاً، وثبت المجاهدون في مصراتة وترهونة أقدامهم نتيجة لهذا العمل، ولكن الطليان بقواتهم الجرارة، وطائراتهم استطاعوا القضاء على حركة المقاومة رويداً رويداً، ثم هاجموا في آخر الأمر ورفلة، وعندئذٍ انحلت المقاومة تماماً، واضطر بشير السعداوي إلى مغادرة سرت في عام 1924م بعد أن مكث بها سنة تقريباً، وكان السعداوي ﷺ من أشد المجاهدين تحمساً في هذه الفترة العصيبة، ومن أعظمهم مثابرة على الجهاد وكان يتحلى برجاحة العقل والرزانة والهدوء، ويتصف بالقدرة على النظر البعيد وتقليب وجوه الرأي في عواقب الأمور[2].

قال محمد فؤاد شكري: إن خروجه كان مؤذياً لأن الثورة قد انتهت فعلاً وأن الأمر قد استتب للطليان في طرابلس أخيراً، وأن برقة وحدها هي التي أصبحت تحمل على عاتقها عبء الجهاد منفردة ضد العدو، وكان والي برقة الجديد بونجيو فاني قد بدأ يحل الأدوار المختلفة في برقة عنوة واقتداراً وتم له ما أراد في الأسبوع الأول من شهر مارس 1923م، فحلت الحكومة في 6 مارس معسكرات الأبيار وتكنس وسلنطة، والمخيلي، وعكرمة، وانتهز بونجيو فاني فرصة افتتاح الدورة البرلمانية في اليوم نفسه وهجم في البرلمان على السنوسية.

وقال: إن السنوسيين كانوا غير مخلصين للحكومة الإيطالية ثم أبلغ سامعيه التدابير التي اتخذها للقضاء على السنوسية، وكانت أولى التدابير احتلال إجدابية ذاتها في 21 أبريل 1923م وهي مقر الإمارة السنوسية، وفي 24 أبريل أعلن الوالي (أن كل الاتفاقيات التي أبرمتها إيطاليا مع السنوسيّة قد أصبحت لاغية ولا أثر لها)[3].

وفي أول مايو من السنة نفسها عاد بونجيو فاني فأكد إلغاء هذه الاتفاقات في منشور أعلن

---

(1) انظر: جهاد الأبطال، ص(235 إلى 262).

(2) انظر: السنوسية دين ودولة، ص(269).

(3) انظر: السنوسية دين ودولة، ص(270).

فيه: (أن السنوسية قد أصبحت مجرد طريقة تشبه غيرها من الطرق الإسلامية وأن نشاطها يجب أن يظل نشاطاً دينيًا محدوداً فحسب)، وفي يوم 3 مايو ذهب الدروفاندي الوزير الإيطالي في مصر لمقابلة الأمير محمد إدريس وأبلغه أن الاتفاقات التي عقدتها إيطاليا معه قد أصبحت لاغية، ولا وجود لها.

يقول الأمير محمد إدريس: (بعد بضعة أشهر من قدومي إلى مصر أبلغني الوزير الإيطالي المفوض في القاهرة بأن حكومة موسوليني ألغت كافة العهود والمواثيق المعقودة مع السنوسيين، وكان ذلك في مايو 1923م وكان الإيطاليون قد ألقوا القبض على عمر باشا الكخيا بتهمة التواطؤ في هروبي، فحبسوه أولاً في بنغازي ثم نقلوه إلى معتقل في إيطاليا، وبعدها بشهور قلائل علمت أن الحكومة الإيطالية قد طلبت من الحكومة المصرية تسليمي إليها ووعدت بعدم تعريضي لأي أذى.

وشعرت بالخطر المحقق نظراً لأن الملك فؤاد كانت أمه إيطالية وقد تربى في إيطاليا وتربطه بالإيطاليين علاقة حميمة ربما تدفعه إلى تلبية طلبهم...)[1].

ومن ذلك الحين بدأ الجهاد بقيادة عمر المختار في برقة ضد إيطاليا من غير هوادة أو لين، أو ضعف أو خوار، وقبل الدخول في سيرة الشيخ عمر المختار العطرة نحاول أن نقف مع الأحداث السابقة لنتأمل في العبر والدروس لتسترشد بها الأجيال في مستقبلها.

إن من الأمور الخطيرة التي مرت بها البلاد فيما بين 1916 و1923م أن انقسم زعماء ليبيا إلى قسمين بالنسبة للأوضاع الدولية في بداية الحرب العالمية الأولى، مما ضاعف من توسيع هوّة الخلاف، فأهل برقة عقدوا مصالحة مع الإنجليز وإيطاليا وأهل طرابلس وقفوا مع الأتراك قلباً وقالباً، وحدث تنازع على النفوذ ووصل إلى حد القتال بين الأشقاء، وبعد هزيمة الأتراك والألمان، وخروجهم من ليبيا جاءت فكرة الجمهورية الطرابلسية، ولم يستطع الزعماء أن يتغلبوا على أهوائهم الشخصية، فانتهى بهم الأمر إلى مقتل رمضان السويحلي ﷺ تعالى، وهاجر سليمان الباروني ﷺ من البلاد، وأصبح مستشاراً لحكومة مسقط بدولة عمان وتوفي إثر مرضه ببومباي بالهند عام 1941[2]، وعبد النبي بالخير ﷺ توفي في الصحراء الكبرى أثناء هجرته إلى تونس بسبب العطش[3]، وأحمد المريض ﷺ توفي في الفيوم بمصر عام 1941م[4] ومحمد إدريس السنوسي ﷺ أصبح لاجئاً سياسيًا.

(1) انظر: الملك إدريس عاهل ليبيا، ص(435).
(2) انظر: الأعلام للزركلي، (3/ 129).
(3) انظر: عبدالنبي بالخير، داهية السياسة، ص(251).
(4) انظر: جهاد الأبطال، ص(333).

أقول: لو اتفق زعماء طرابلس في بداية أمرهم على قلب رجل واحد لكانت النتائج لصالح الإسلام والمسلمين، لقد كانت البلاد في تلك الفترة في أشد الحاجة إلى توحيد الكلمة تحت قيادة رجل له مدارك الباروني، وهدوؤه وحياده، وذكاء عبد النبي ودهاؤه، وصلابة رمضان وشجاعته، وحلم أحمد المريض وسعة صدره، وكان كل من يحاول من الزعماء أن يتطلع إلى الانفراد بالحكم في تلك الفترة المظلمة، إنما يحاول المستحيل، فكان من اللازم التضحية بنصيب من الأنانية، والنعرة القبلية، ومحاربة الأهواء، ونبذ التعصب لتوحيد الشعب نحو مقصد الجهاد ضد المحتل الحاقد، وأن يختاروا زعيماً من بينهم ويقف الجميع لدعمه، ويقفلوا الأبواب على كل مخططات الأعداء التي تريد تمزيق الصف، وتعميق الخلاف، وضرب الزعماء ببعضهم، كما أن ما وصل إليه الطرابلسيون من وجوب توحيد جهودهم مع البرقاوين جاء متأخراً، وبعد فوات الأوان، ولو كان قبل ذلك بسنين، أو في زمن قيادة أحمد الشريف لكان ذلك الاتحاد من عوامل النهوض، وأسباب النصر، ولقامت إمارة قوية تستطيع أن تتغلب على العدو المحتل، وتبني دولة عصرية قوية ولوجدت فيها الأجيال امتداداً حضاريًا وبعداً سياسيًا، وانتماءً حقيقيًا لمفهوم العقيدة والدين والأمة والشعب والوطن، لقد شبه أحد المؤرخين تلك المرحلة بفترة ملوك الطوائف في الأندلس، فالنزعة القبلية لا تزال في عنفوانها، ودكتاتورية زعيم القبيلة لا يمكن محوها والتغلب عليها وإن كانت المنطقة الشرقية تغلبت عليها بالدعوة الشاملة، والتربية العميقة وبتوفيق الله تعالى ثم بسبب جهود الحركة السنوسية في قبائل برقة.

إن الدرس المهم هو أن يتغلب الزعماء على أهوائهم من أجل المصالح العليا للبلاد والعباد وإلا أصبحت بلادنا فوضى يسهل عندئذٍ لأعدائنا اختراقها، ومصّ خيراتها، وتشتيت رجالها، إن الخطاب لوحدة الصف، وتوحيد الجهود، نقصد به كل مسلم من أبناء ليبيا حريص على بلده وشعبه وأمته.

إن الابتعاد عن الهوى ومحاربته في النفوس من أسباب النهوض ومن الأمور التي أرشد الله تعالى لها زعماء الأمة وقادتها. قال تعالى: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: 26].

إن اتباع الهوى من أسباب الفرقة، والفرقة من أسباب تأخر النهوض، فإذن على المخلصين من أبناء شعبنا الحريصين على تحكيم شرع الله تعالى، محاربة الهوى وقلع جذوره وأسبابه من النفوس، إن محاربة الأهواء طريق نحو الاجتماع والائتلاف، ونحو الأخذ بأسباب النهوض والتمكين لهذا الدين، إن العلاج الناجح والبلسم الشافي لمن ابتلي بشيء من الهوى،

إلزام النفس بالكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح، وتربية النفس باستمرار على التقوى والخشية من الله تعالى، واتهام النفس ومحاسبتها دائماً فيما يصدر منها، وعدم الاغترار بأهوائها وتزييناتها وخداعها، والإكثار من النفس على استنصاح الآخرين وتقبل الآراء الصحيحة الصائبة وإن كانت مخالفة لما في النفس، وتعويدها على التريث وعدم الاستعجال في إصدار الأحكام، وإمضاء الأعمال، والحذر من ردود الأفعال التي قد يكون فيها إفراط أو تفريط، وغلو أو تقصير، وجهل وبغي وعدوان، وإكثار المرء من الدعاء والتضرع إلى الله تعالى بأن يجنبه اتباع الهوى ومضلات الفتن، ويسأله تعالى أن يوفقه لقول كلمة الحق في الغضب والرضا. ويكثر من الدعاء الذي علمه رسول الله ﷺ لأمته: «وأسألك كلمة الحق في الرضا والغضب»[1] ومن قوله ﷺ: **«اللهم إني أعوذ بك من منكرات الأخلاق والأعمال والأهواء»**[2].

إن سنة الله ماضية في الأمم والشعوب لا تتبدل ولا تتغير ولا تجامل وجعل سبحانه وتعالى من أسباب هلاك الأمم والشعوب الاختلاف قال ﷺ: **«فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا»** وفي رواية **«فأهلكوا»**[3].

وعند ابن حبان والحاكم عن ابن مسعود: **«فإنما أهلك من كان قبلكم الاختلاف»**[4] قال ابن حجر العسقلاني: وفي الحديث والذي قبله الحض على الجماعة والألفة والتحذير من الفرقة والاختلاف[5].

وقال ابن تيمية رحمه الله: (وأمرنا الله تعالى بالاجتماع والائتلاف ونهانا عن التفرق والاختلاف)[6].

والاختلاف المهلك للأمة هو الاختلاف المذموم، وهو الذي يؤدي إلى تفريقها وتشتتها وانعدام التناصر فيما بين المختلفين كل طرف يعتقد ببطلان ما عند الطرف الآخر، وقد يؤول الأمر إلى استباحة قتال بعضهم بعضاً[7].

«وإنما كان الاختلاف علّة لهلاك الأمة كما جاء في حديث رسول الله ﷺ، لأن الاختلاف المذموم الذي ذكرنا بعض أوصافه يجعل الأمة فرقاً شتى مما يضعف الأمة، لأن قوتها وهي

(1) انظر: النسائي، كتاب السهو، باب الدعاء بعد الذكر (3/ 55) صححه الشيخ الألباني رحمه الله.
(2) رواه الترمذي وصححه الألباني، كما في صحيح سنن الترمذي (3/ 183).
(3) انظر: صحيح البخاري بشرح العسقلاني (9/ 101، 102).
(4) المصدر السابق نفسه (9/ 102).
(5) انظر: المصدر السابق (9/ 102).
(6) انظر: مجموع الفتاوى (19/ 116).
(7) انظر: السنن الإلهية، د. عبد الكريم زيدان، ص(139).

مجتمعة أكبر من قوتها وهي متفرقة، وهذا الضعف العام الذي يصيب الأمة بمجموعها يجرىء العدو عليها فيطمع فيها، ويحتل أرضها ويستولي عليها ويستعبدها ويمسخ شخصيتها وفي ذلك انقراضها وهلاكها[1].

إن من الدروس المهمة في هذه الدراسة التاريخية أن نتوقى الهلاك بتوقي الاختلاف المذموم، لأن الاختلاف كان سبباً من الأسباب في ضياع بلادنا وتسلط الطليان عليها وإن أخطر ما نعاني منه الآن الخلاف في صفوف الحركات الإسلامية التي تقوم بواجب الدعوة إلى الله تعالى، وهذا الخلاف قد يؤدي إلى ضعف الحركات العاملة إذا لم تتخذ سبيل الوقاية منه.

يقول الشيخ عبد الكريم زيدان: «والاختلاف كما يضعف الأمة ويهلكها يضعف الجماعة المسلمة التي تنهض بواجب الدعوة إلى الله ثم يهلكها ولهذا كان شر ما تبتلى به الجماعة المسلمة وقوع الاختلاف المذموم فيما بينها بحيث يجعلها فرقاً شتى، بحيث ترى كل فرقة أنها على حق وصواب وأن غيرها على خطأ وضلال، وتعتقد كل فرقة أنها هي التي تعمل لمصلحة الدعوة. وهيهات أن تكون الفرقة والتشتت والاختلاف المذموم في مصلحة الدعوة أو أن مصلحة الدعوة تأتي عن طريق التفرق، ولكن الشيطان هو الذي يزين الفرقة والتفرق في أعين المتفرقين المختلفين فيجعلهم يعتقدون أن اختلافهم وتفرقهم في مصلحة الدعوة. والاختلاف في الجماعة لا يقف تأثيره عند حد إضعاف الجماعة وإنما يضعف تأثيرها في الناس، وتجعل المعرضين ينفثون باطلهم في الناس ويقولون: جماعة سوء تأمر الناس بأحكام الإسلام، والإسلام يدعو إلى الألفة والاجتماع وينهى عن الاختلاف، وهي تخالفه إذ هي متفرقة مختلفة فيما بينها، كل فرقة تعيب الأخرى وتدعي أنها وحدها على الحق.. ثم يؤول الأمر إلى انحسار تأثير الجماعة في المجتمع ثم اضمحلالها واندثارها وقيام جماعات جديدة مكانها هي فرق المنفصلين عنها، ووقائع التاريخ البعيد والقريب تؤيد ما نقول»[2].

(1) انظر: السنن الإلهية، ص(139).

(2) المصدر السابق نفسه، ص(140، 141).